

Distr.: General
3 December 2012
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الخامسة عشرة
جنيف، ٢١ كانون الثاني/يناير - ١ شباط/فبراير ٢٠١٣

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق
الإنسان ٢١/١٦*

رومانيا

* استُنسخَت هذه الوثيقة كما وردت، وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.

أولاً - المنهجية والعملية التشاربية

- ١- أُعد هذا التقرير وفقاً للتوجهات الواردة في قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥ والمبادئ التوجيهية العامة لإعداد المعلومات التي تدخل ضمن الاستعراض الدوري الشامل، الواردة في الوثيقة A/HRC/DEC/17/119. ويركز التقرير على التطورات في حالة حقوق الإنسان في رومانيا منذ الاستعراض الأخير وعلى التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات المقدمة خلال الاستعراض الدوري الشامل الأول في عام ٢٠٠٨، مع مراعاة تقرير منتصف المدة الذي قدمته رومانيا في عام ٢٠١٠. ودُعيت المنظمات غير الحكومية للمشاركة في وضع التقرير في إطار عملية تشاربية. وقد روعيت تعليقاتها وملاحظاتها على النحو الواجب.
- ٢- والمعلومات التي اختارها وجمعها خبراء وزارة الخارجية قدمتها المؤسسات الرومانية التالية: وزارة العدل، ووزارة الداخلية والإدارة العامة، ووزارة الصحة، ووزارة العمل والأسرة والحماية الاجتماعية، ووزارة التعليم والبحث والشباب والرياضة، ووزارة التنمية الإقليمية والسياحة، والمعهد الوطني للقضاء، ومجلس القضاء الأعلى، وديوان المظالم، والهيئة العامة لشؤون الطوائف الدينية، وإدارة شؤون العلاقات بين الأعراق، والمجلس الوطني لمكافحة التمييز، والمجلس الوطني للإعلام السمعي والبصري، والهيئة الوطنية للإصلاحات، والهيئة الوطنية لرد الممتلكات، والوكالة الوطنية لشؤون الروما.

ثانياً - التطورات المتعلقة بالإطار المعياري لحماية وتعزيز حقوق الإنسان

- ٣- شهدت الفترة منذ عام ٢٠٠٨ حتى تاريخه عملية إصلاح وافية للجهاز القضائي. وسيعرض الفصل الثالث من هذا التقرير أثر ذلك على التشريعات الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان.
- ٤- كما اعتُمدت سلسلة من القوانين المعيارية من أجل تحسين الإطار التشريعي الساري في النظام القضائي (لوائح النظام القضائي)، من أجل التعزيز المؤسسي للجهاز القضائي، وتحديث اللوائح المنظمة للمهنة القانونية أو المتعلقة بالنظام القضائي، وزيادة ثقة المواطنين في سلطة القضاء، وكذلك ثقة الشركاء الأوروبيين والدوليين في جودة أعمال الجهاز القضائي الروماني وإمكانية التنبؤ بها.
- ٥- وفي هذا الخصوص، يمكن ذكر القوانين التشريعية التالية على سبيل المثال:
 - القانون رقم ١٧٦/٢٠١٠ بشأن التزاهة في ممارسة الوظائف العامة والمهام العامة الرفيعة المستوى، فيما يخص تعديل القانون رقم ١٤٤/٢٠٠٧ المعني بإعداد وتنظيم وسير عمل الوكالة الوطنية للتزاهة، وبشأن تعديل قوانين معيارية أخرى، المنشور في الجريدة الرسمية، العدد ٢/٦٢١ المؤرخ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

- القانون رقم ٢٠١١/٣٦ بشأن إقرار مرسوم الطوارئ رقم ٢٠٠٩/٥٩ الصادر عن الحكومة، بشأن تعديل القانون رقم ٢٠٠٤/٣٠٣ المعني باللوائح المنظمة لعمل القضاة وأعضاء النيابة العامة وتعديل وإكمال القانون رقم ٢٠٠٤/٣١٧ بشأن مجلس القضاء الأعلى، المنشور في الجريدة الرسمية، العدد ٢٠٤ المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ٢٠١١.
- القانون رقم ٢٠١١/١٤٨ بشأن إغلاق بعض المحاكم ومكاتب النيابة العامة الملحقة بها، المنشور في الجريدة الرسمية، العدد ٥١٠ المؤرخ ١٩ تموز/يوليه ٢٠١١.
- القانون رقم ٢٠١١/٣٠٠ بشأن تعديل وإكمال القانون رقم ٢٠٠٤/٣٠٣ بشأن اللوائح المنظمة لعمل القضاة وأعضاء النيابة العامة، وتعديل المادة ٢٩، الفقرة ١ (ب) من القانون رقم ٢٠٠٤/٣٠٤ بشأن تنظيم الجهاز القضائي، المنشور في الجريدة الرسمية، العدد ٩٢٥ المؤرخ ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.
- القانون رقم ٢٠١٢/٦٣ بشأن تعديل القانون الجنائي والقانون رقم ٢٠٠٩/٢٨٦ بشأن القانون الجنائي (المصادرة الموسعة)، المنشور في الجريدة الرسمية، العدد ٢٥٨ المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢.
- القانون رقم ٢٠١٢/٢٨ بشأن تعديل وإكمال بعض القوانين المعيارية، لتحسين نشاط تحديد قيمة الأصول المصادرة أو، حسب الأحوال، الأصول التي دخلت وفقاً للقانون في إطار الملكية الخاصة، المنشور في الجريدة الرسمية، العدد ١٨٩ المؤرخ ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٢.
- القانون رقم ٢٠١٢/٦٠ بشأن إقرار مرسوم الطوارئ رقم ٢٠١١/٧٩ الصادر عن الحكومة لتنظيم تدابير معينة ضرورية لبدء نفاذ القانون رقم ٢٠٠٩/٢٨٧ بشأن القانون المدني، المنشور في الجريدة الرسمية، العدد ٢٥٥ المؤرخ ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٢.
- القانون رقم ٢٠١٢/٧٦ بشأن تنفيذ القانون رقم ٢٠١٠/١٣٤ المعني بقانون الإجراءات المدنية، المنشور في الجريدة الرسمية، العدد ٣٦٥ المؤرخ ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٢.
- القانون رقم ٢٠١٢/٢٤ بشأن تعديل وإكمال القانون رقم ٢٠٠٤/٣٠٣ المعني باللوائح المنظمة لعمل القضاة وأعضاء النيابة العامة والقانون رقم ٢٠٠٤/٣١٧ بشأن مجلس القضاء الأعلى، المنشور في الجريدة الرسمية، العدد ٥١ المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

ثالثاً - التقدم في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان

- ٦- في هذا الفصل المعني بالتوصيات المقدمة إلى رومانيا في عام ٢٠٠٨، وفي ضوء ما تحقق من تطورات في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢، وكذلك الجوانب التي عرضت بالفعل في تقرير منتصف المدة الذي قدمته رومانيا في عام ٢٠١٠، يُلقى الضوء على ما يلي:
- ٧- فيما يتعلق بالتوصية ١، فإنه بموجب القانون رقم ١٠٩ المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ المنشور في الجريدة الرسمية، العدد ٣٠٠ المؤرخ ٧ أيار/مايو ٢٠٠٩، صدقت رومانيا على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.
- ٨- وكذلك، بموجب القانون رقم ٢٢١ المؤرخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، صدقت رومانيا على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ وفتح باب التوقيع عليها في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧، ووقعت عليها رومانيا في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.
- ٩- وفيما يتعلق بالتوصية ٢، يتم تفسير وإنفاذ الأحكام القانونية المتعلقة بحقوق وحرريات المواطنين في رومانيا وفقاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهود وغير ذلك من المعاهدات التي انضمت إليها رومانيا. ووفقاً لأحكام الفقرة ٢ من المادة ٢٠ من الدستور الروماني، فإنه "في حال التعارض بين العهود والمعاهدات المعنية بحقوق الإنسان الأساسية التي انضمت إليها رومانيا، والقوانين الوطنية، تسود القوانين الدولية ما لم يتضمن الدستور أو القوانين الوطنية أحكاماً أكثر تفضيلاً". ويشكل هذا الحكم الدستوري ضماناً لاحترام المعايير الدولية والتزاماً على الدولة الرومانية بإعطاء الأولوية لمواءمة التشريعات الوطنية مع الأحكام الدولية.

ألف - المساواة والحماية من أي تمييز

- ١٠- فيما يتعلق بالتوصيات المقدمة بشأن التمييز عموماً والتمييز ضد الروما على وجه الخصوص (التوصيات ٣ و ٤ و ٥ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١)، ونظراً للتطورات التي جرت منذ التقييم الأخير وتقرير منتصف المدة المقدم في عام ٢٠١٠، يُلقى الضوء على ما يلي:
- ١١- فيما يتعلق بالتوصيات ٤ و ٥ و ٧ و ١٠، اعتمدت في نهاية عام ٢٠١١ استراتيجية حكومة رومانيا لإدماج المواطنين الرومانيين المنتمين لأقلية الروما للفترة ٢٠١٢-٢٠٢٠، وذلك بموجب قرار الحكومة رقم ١٢٢١/٢٠١١ المنشور في الجريدة الرسمية، العدد ٦ المؤرخ ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢^(١).

١٢- لا تزال المستوطنات غير الرسمية للروما تمثل شاغلاً هاماً للسلطات المركزية والمحلية في رومانيا، حيث تبذل السلطات والمجتمع المدني جهوداً كبيرة من أجل تكييف التشريعات مع الواقع. ويمول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حالياً مشروعاً في المنطقة الشمالية الغربية من رومانيا بهدف تحقيق الاستخدام الفعال لما يقدمه الاتحاد الأوروبي من أموال لبناء المنازل وتحقيق الإدماج الاجتماعي للسكان الروما المحرومين في منطقة كلوي. ويستغرق المشروع ستة أشهر وسينتهي في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

١٣- ويحظر القانون فصل أطفال الروما في المدارس (الأمر رقم ١٥٤٠ الصادر عن وزارة التعليم والبحث والشباب والرياضة بتاريخ ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٧، المنشور في الجريدة الرسمية، العدد ٦٩٢ المؤرخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧)، كما أُحرز تقدم كبير في هذا المجال ولا سيما من خلال عدة مشاريع تمولها المفوضية الأوروبية. ومن بين مشاريع الصندوق الاجتماعي الأوروبي التي بدأها جمعية مركز الروما للتدخل الاجتماعي والدراسات الاجتماعية، وهي منظمة غير حكومية، بالشراكة مع وزارة التعليم، هناك مشروع قائم حالياً تحت اسم "خطوات استراتيجية لتحسين إمكانية حصول أطفال الروما على التعليم"، ومن بين أهدافه وضع خطط لإزالة الفصل في ٩٠ مدرسة بأربع مناطق في البلد (وهي الشمال الغربي، والوسط، والجنوب الشرقي، وبوخارست) لفترة ثلاث سنوات بهدف تنفيذ منهجية الأمر السالف الذكر الصادر عن وزارة التعليم.

١٤- وفيما يتعلق بالتعليم، هناك مبادرة خاصة للوكالة الوطنية لشؤون الروما تشير إلى سن قرار حكومي بشأن الموافقة على حجز مقاعد دراسية للتعليم الجامعي في العام الدراسي ٢٠١٠-٢٠١١. ووفقاً لذلك، زادت المقاعد الدراسية المحجوزة بما عدده ٣٠ منحة دراسية للحصول على درجة الدكتوراه و ١٠ منح دراسية للحصول على درجة الماجستير، ولا سيما المخصصة لخريجي التعليم العالي من الروما. كما يستفيدون أيضاً من الدعم المادي والتدريب في المؤسسات الأوروبية. وكل ما سبق أصبح ممكناً من خلال تنفيذ مشروع هيكلية استراتيجي بعنوان "بناء وتنفيذ برنامج مبتكر ومتعدد التخصصات للدكتوراه بشأن قضايا الروما"، بموله الصندوق الاجتماعي الأوروبي - البرنامج التشغيلي لتنمية الموارد البشرية ٢٠٠٧-٢٠١٣. وتبلغ قيمة البرنامج ٥ ملايين يورو.

١٥- وتواصل الوكالة الوطنية لشؤون الروما إيلاء اهتمام خاص بوسطاء الروما الصحيين. فقد أصبحت الوكالة منذ عام ٢٠١١ شريكا لمجلس أوروبا في تنفيذ البرنامج الأوروبي لتدريب وسطاء الروما الصحيين. وكان المجلس قد أطلق البرنامج في رومانيا في إطار الإعلان المعتمد في ستراسبورغ في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠^(١).

١٦- وبلغ عدد من حصل على التدريب من وسطاء الروما الصحيين للمدارس ٩٢٣ شخصاً، من بينهم ٥٦ شخصاً تدرّبوا خلال صيف عام ٢٠١٢. وتلقى ٢٢٠ متدرّباً آخر من وسطاء المدارس التدريب من خلال مجلس أوروبا أثناء صيف عام ٢٠١٢ في إطار برنامج

التدريب المذكور. وخلال العام الدراسي ٢٠١١-٢٠١٢، بلغ عدد وسطاء المدارس المعيّنين على صعيد المقاطعات ٤٣٧ شخصاً. وبلغ عدد مفتشي المدارس للروما المعيّنين على الصعيد الوطني ١٧ مفتشاً من الروما من بين ٤٢ مفتشاً على صعيد كل هيئة تفتيش مدرسية بالمقاطعات. وفي الفترة ١٩٩٩-٢٠١٢، بلغ عدد المعلمين المستفيدين من دورات تعليم لغة الروما ١١٥٠ معلماً، منهم ٥١ معلماً تلقوا تدريبهم في صيف عام ٢٠١٢. وبالنسبة للعام الدراسي ٢٠١٢-٢٠١٣، يبلغ عدد المقاعد المحجوزة في الجامعات للمرشحين الروما ٥٥٥ مقعداً.

١٧- وفي ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢، بلغ عدد نساء الروما المعيّنات، بعد استعمال تدابير حفز التشغيل في سوق العمل، ٨٤٦ امرأة.

١٨- وباعتبارها جهة التنسيق الوطنية للبرنامج الأوروبي لتدريب وسطاء الروما الصحيين، تدعم الوكالة الوطنية لشؤون الروما الوسطاء في عمليات تنفيذ الأنشطة العملية، وتدعم مجلس أوروبا في عملية رصد البرنامج، وتقدم مساهمات لمجمع المدربين على المستوى الشبكي، من أجل تيسير تنظيم الدورة التدريبية الثانية وتلقي ردود الفعل على الأنشطة الوطنية خلال مؤتمر التقييم.

١٩- ووضعت وزارة الداخلية والإدارة العامة عدة برامج لحل مشكلة الأشخاص غير الحاملين لوثائق هوية، وبعض منهم من الروما. وعلى سبيل المثال، بعد أنشطة معينة أجريت عام ٢٠١١، تم توفير وثائق هوية لـ ٢٥ ٥٦٩ مواطناً من طائفة الروما، وتوفير وثائق الحالة المدنية لـ ٢ ٥٣٤ مواطناً من الطائفة نفسها.

٢٠- وعقب مبادرات الوكالة الوطنية لشؤون الروما، وخلال التعداد الوطني للسكان والإسكان في رومانيا عام ٢٠١١، ضمت أفرقة التعداد ممثلين عن أقلية الروما (العارفين بلغة الروما)، وقاموا بتيسير الدخول للمجتمعات المحلية حيث يقيم عدد كبير من الروما وتسهيل التواصل مع أفرادها للعمل على ضمان اتساق البيانات.

٢١- وفيما يتعلق بالجمال الثقافي، تقدم الوكالة الوطنية لشؤون الروما منذ عام ٢٠١٠ دعماً مالياً لحدث ثقافي إبداعي، وهو أول عرض بلغة الروما لمسرحية "ليلة عاصفة" ل.ل. كاراغياله. وهذا عرض أول خالص في عالم المسرح الروماني، كما أن كل مجموعة العمل في المسرحية من الممثلين الروما المحترفين^(٣).

٢٢- وفيما يتعلق بالمشاريع الهيكلية التي يمولها الصندوق الاجتماعي الأوروبي، يجدر بالذكر أن الوكالة الوطنية لشؤون الروما نفذت ستة مشاريع بصفتها شريكا رئيسيا بتمويل من البرنامج التشغيلي لتنمية الموارد البشرية ٢٠٠٧-٢٠١٣ التابع للصندوق. وهذه المشاريع الاستراتيجية الستة كانت لها فترة تنفيذ مدتها ثلاث سنوات وتزيد قيمتها على ٢٢,٢ مليون يورو، منها مبلغ قدره ١٨,٦ مليون يورو مساهمات من الاتحاد الأوروبي و ٣,٦ ملايين يورو من المساهمات الوطنية.

- ٢٣- ونفذت المشاريع الاستراتيجية في ٥٤١ مجتمعاً من المجتمعات المحلية التي يسكنها الكثير من الروما، وذلك بالشراكة مع ٢١ مؤسسة عامة ومنظمة ممثلة، من بينها ١٧ شريكاً وطنياً و٤ شركاء دوليين من إيطاليا وإسبانيا وهنغاريا.
- ٢٤- وافقت كل المشاريع عند انتهائها المؤشرات المقترحة وعدد الأشخاص من الفئات المستهدفة. فقد استفاد ٦٣ ٧٣٨ شخصاً من أنشطة تلك المشاريع عوضاً عن العدد المقرر مبدئياً في إطار عقود التمويل والبالغ ٣٧ ٠٠٠ مستفيد.
- ٢٥- وبالإضافة إلى مشاريع الصندوق الاجتماعي الأوروبي الستة المذكورة آنفاً، تشارك الوكالة الوطنية لشؤون الروما في تنفيذ أربعة مشاريع أخرى: اثنان في مجال التعليم واثنان في مجال الإدماج الاجتماعي، وذلك بالتعاون مع وزارة العمل والأسرة والحماية الاجتماعية، والبلديات، والمنظمات غير الحكومية، والشركاء الدوليين من اليونان والبرتغال وهنغاريا.
- ٢٦- وفيما يتصل بمشاريع الصندوق الاجتماعي الأوروبي، وبمبادرة من الوكالة الوطنية لشؤون الروما ودعم من المفوضية الأوروبية، وخلال اجتماع لجنة رصد البرنامج التشغيلي القطاعي لتنمية الموارد البشرية المعقود في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، تقرر إنشاء فريق عامل تقني لدعم إمكانية استفادة الروما من العمليات الممولة من الصندوق الاجتماعي الأوروبي من خلال البرنامج التشغيلي القطاعي لتنمية الموارد البشرية. وفي أيار/مايو ٢٠١١، أحال الفريق إلى البرنامج القطاعي للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٣ أول تقاريره مشيراً إلى تنظيمه ونشاطه. وفي اجتماع عقد في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، تم إقرار لائحة تنظيم وسير عمل الفريق العامل بقرار من لجنة رصد البرنامج القطاعي. ومن بين المهام الرئيسية للفريق العامل جمع وتحليل المعلومات عن المشاريع التي تركز على الروما والمشاكل التي تواجهها مجتمعاتهم المحلية.
- ٢٧- وبناء على ذلك، قام الفريق العامل بتحليل نتائج تنفيذ المشاريع التي يبلغ عددها ١٠٣ وتتناول الإدماج الاجتماعي للروما، في النصف الأول من عام ٢٠١٢، وقدم استنتاجاته خلال اجتماع لجنة رصد البرنامج القطاعي الذي عقد يومي ٥ و٦ حزيران/يونيه ٢٠١٢.
- ٢٨- ويلزم التشديد كذلك على أن وزارة التنمية الإقليمية والسياحة تدير البرامج التالية:
- (أ) البرنامج الوطني لتطوير الهياكل الأساسية - وهو برنامج للاستثمار العام في الهياكل الأساسية أقره مرسوم الطوارئ رقم ٢٠١٠/١٠٥ الصادر عن الحكومة. ويضم البرنامج حتى الآن ستة برامج فرعية، أربعة منها تديرها وزارة التنمية الإقليمية والسياحة، وهي:
- ١٠ ٠٠٠ كيلومتر من طرق المقاطعات والطرق الفرعية؛
 - تحديث القرى الرومانية؛
 - الصرف الصحي ونظام معالجة مياه الصرف؛
 - إمدادات المياه إلى المناطق المحلية.
- (ب) برنامج بناء وحدات سكنية للإيجار من أجل الشباب، تنفذه الوكالة الوطنية للإسكان^(٤).

٢٩- وجدير بالذكر أيضا أنه بناء على أحكام القرار رقم ١٢٣٧/٢٠٠٨ الصادر عن الحكومة، تضع وزارة التنمية الإقليمية والسياحة برنامجا نموذجيا بعنوان "الإسكان الاجتماعي لمجتمعات الروما" يستهدف تنفيذ مشاريع نموذجية لبناء ما مجموعه ٣٠٠ وحدة إسكان اجتماعي في المناطق الإنمائية الثماني لرومانيا في مواقع تحددها الوزارة، وذلك عقب تلقي مقترحات من الوكالة الوطنية لشؤون الروما والسلطات المحلية.

٣٠- وفي سياق مسار العمل المتبع في تنفيذ الاستراتيجية المذكورة أعلاه، فإن المسائل المتعلقة بالهياكل الأساسية الاجتماعية والإسكان تتطلب اتباع نهج تكميلي يتضمن تطوير المراكز الاجتماعية الرامية إلى توفير خدمات اجتماعية وتوظيفية وتدريبية في المناطق التي يوجد فيها مجتمعات كبيرة للروما.

٣١- وفيما يتعلق **بالتوصية ٥**، تشجع الوكالة الوطنية للعمالة لتوظيف الروما من خلال اتباع نهج متكامل، بهدف تحقيق الاندماج الاجتماعي الفاعل. وتتوخى التدابير المتخذة في ميدان العمالة الوساطة في مجال العمل، من أجل تيسير إمكانية الحصول على فرص العمل مباشرة (معارض التوظيف للروما)، وتقديم المعلومات والمشورة في تحديد المسار الوظيفي، وتوفير فرص التدريب المهني والارتقاء الاجتماعي لمعالجة المشاكل التي تواجهها أسر/مجتمعات معينة من الروما من ناحية الفقر والإقصاء الاجتماعي.

٣٢- وحتى يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، بلغ عدد الروما المستفيدين من التدابير الفاعلة ١٤٩ ٥٠ شخصاً، تم توظيف ٤٩٢ ٥ منهم. وكانت الوكالة الوطنية للعمالة قد توقعت لعام ٢٠١١ مشاركة ١٠٥٧ شخصاً من الروما في الدورات التدريبية المجانية، من بينهم ٣٣٤ امرأة. وبحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، بلغ عدد الروما غير العاملين من الملحقين بالدورات التدريبية ٨٩٨ شخصاً من بين ٦٨٧ ٤٦ شخصاً.

٣٣- وبالنسبة لإعادة الإدماج المهني للروما، أُدرج في إطار برنامج التوظيف لعام ٢٠١١ البرنامج ١٤٥ المصمم خصيصاً للمجتمعات التي يوجد بها عدد كبير من الروما، حيث قُدرت نسبة التوظيف المتوقعة بحوالي ٣٩ في المائة من مجموع عدد الروما المتقدمين للحصول على وظائف في عام ٢٠١١. وفي هذا البرنامج الخاص، تم التشديد على الإجراءات المصممة حسب الحالة ولا سيما الوساطة في مجال العمل وتقديم المشورة. ونتيجة للبرنامج ١٤٥، تم توظيف ٤٤٤ ٢ شخصاً حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

٣٤- وفي ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، اعتمد قانون التعليم الوطني رقم ١/٢٠١١. وتنص المادة ٣ من هذا القانون على المبادئ المنظمة للتعليم قبل الجامعي والتعليم العالي في رومانيا. ومن بين تلك المبادئ: "... ط" مبدأ الاعتراف بالحقوق وضمائها للمتممين إلى الأقليات القومية، والحق في احتفاظهم بالهوية العرقية والثقافية واللغوية والدينية وتنمية تلك الهوية والتعبير عنها؛ 'ي' مبدأ ضمان تكافؤ الفرص؛ 'س' مبدأ الاندماج الاجتماعي؛ "...". ويضم القانون المعياري أحكاماً منسقة للتدابير والتسهيلات الإيجابية للفئات الضعيفة، مثل أحكام المادتين ١٢ و ٨٥.

٣٥- وفي عام ٢٠١١، شاركت الشرطة الرومانية، من خلال مؤسساتها ذات الخبرات المعنية بهذا المجال، في مشروع "المهمة المستحيلة - شرطي في مجتمع متعدد الثقافات"، وهو مشروع مولته الحكومة الرومانية من خلال إدارة شؤون العلاقات بين الأعراق، واستهدف تعزيز التنوع العرقي من خلال تشجيع الشباب المنتمين لأقلية الروما والأقلية الهنغارية على العمل في مؤسسات الشرطة.

٣٦- وفي عام ٢٠١٢ (كانون الثاني/يناير - تموز/يوليه)، شاركت الشرطة الرومانية، من خلال مؤسساتها ذات الخبرات المعنية بهذا المجال، في الأنشطة التالية التي أسفرت عن تنفيذ حملة إعلامية في ٢٦ مدرسة ثانوية على صعيد مقاطعات بيهور وكلوي وهارغيتا وموريس وساتو ماري (من خلال تنظيم لقاءات مع طلبة المدارس الثانوية والزعماء الرسميين وغير الرسميين للسكان الروما) وذلك فيما يتعلق بالعرض التعليمي لمدارس الشرطة، من أجل جذب الشباب من الروما والهنغاريين للعمل في الشرطة. كما قامت الشرطة الرومانية بإعداد وإطلاق مشروع بعنوان "تعزيز مفهوم 'العمل الشرطي لمصلحة المجتمع' (الشرطة القريبة) في المناطق الريفية، ولا سيما لمجتمعات الروما وغيرها من المجتمعات المحرومة اقتصادياً و/اجتماعياً". وسيعمل المشروع في الفترة من أيار/مايو ٢٠١٢ إلى أيار/مايو ٢٠١٤، وخلال تلك الفترة سيتم تدريب ٢٤٠٠ من أفراد الشرطة على مسائل متعلقة بالمشروع.

٣٧- كما بدأ المجلس الوطني لمكافحة التمييز، من خلال إدارته المتخصصة، طائفة متنوعة من المشاريع المصممة لتغطية جانب كبير من أهداف وأولويات استراتيجية عمل المجلس، ويعمل على تطوير تلك المشاريع بمرور الزمن^(٥).

٣٨- ويعمل المجلس الوطني لمكافحة التمييز على مواجهة قضايا التمييز وفقاً لاختصاصاته. وعلى سبيل المثال، ذكر الإخطار الصادر عن المجلس في حالة الجدار الذي بنته بلدية باياماري ويفصل وحدات الإسكان الاجتماعي التي تشغلها في الغالب طائفة الروما عن شارع هوريا والشارع الرئيسي لمرور السيارات. فقد خلص المجلس إلى أن بناء الجدار يعتبر تمييزاً، وحكم بغرامة قدرها ٦٠٠٠ لي (حوالي ٣٨٠ يورو). وفي نفس الوقت، أوصى المجلس التوجيهي "بهدم الجدار الفاصل واتخاذ تدابير لتحسين ظروف إسكان طائفة الروما".

٣٩- وبموجب الأمر رقم ١٩/١٥٤٠ تموز/يوليه ٢٠٠٧ بشأن حظر فصل أطفال الروما في المدارس وإقرار منهجية منع فصلهم والقضاء عليه، ذكر أن هيئات التفتيش المدرسية في المقاطعة مكلفة بالإبلاغ سنوياً عن حالة التعليم وجودته. وفي قطاع منفصل، يجب أن تبلغ عن نتائج تنفيذ خطط القضاء على الفصل الذي يشكل انتهاكاً للقانون المعياري يفعل قوانين المخالفات أو المسؤولية المدنية أو القوانين الجنائية السارية. ويعد منع ظاهرة الفصل في المدارس والقضاء عليها من الشروط الحتمية الضرورية لتنفيذ مبادئ الدراسة الجامعة. ومن ناحية حقوق الطفل الأساسية الأخرى في رومانيا، أنشئت شبكة مترابطة من مؤسسات الدولة، لكل منها مهام محددة بوضوح بشأن كل حق من حقوق الطفل الأساسية.

٤٠ - ومن أجل التعريف أكثر بمبدأي المساواة وعدم التمييز، نظم المجلس الوطني لمكافحة التمييز "مؤتمر عدم التمييز وتكافؤ الفرص"، وكان له ثلاثة أهداف هي: تنمية القدرات بشأن معرفة وفهم مبدأي عدم التمييز وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل ومختلف فئات الناس، وتنمية قدرات فهم وتطبيق القانون الموضوعي في مسألتَي التمييز وتكافؤ الفرص، وتخفيف الاهتمام بالمشاركة في القضاء على أي شكل من أشكال التمييز.

٤١ - وشهد عام ٢٠١١ درجة أوثق من العلاقات مع مجلس أوروبا بفضل زيارتي رصد هامتين أُجريتَا في فترة قصيرة: الأولى في الفترة بين ١٤ و١٧ آذار/مارس بشأن تطبيق الميثاق الأوروبي للغات الإقليمية أو لغات الأقليات، وشملت محادثات منفصلة مع كل منظمات الأقليات ومناقشات مع ممثلي السلطات المركزية العامة ومنظمة غير حكومية من مدينة تارغو موريش. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، تلقت إدارة شؤون العلاقات بين الأعراق مشروع الرأي المقدم من مجلس أوروبا عن تطبيق ميثاق اللغات في رومانيا. أما زيارة الرصد الثالثة فكانت في الفترة بين ١٧ و٢١ تشرين الأول/أكتوبر في بوخارست وكلوي وباياماري، وكانت بشأن تنفيذ الاتفاقية الإطارية لحماية الأقليات القومية في رومانيا. وتألّف الوفد من أعضاء اللجنة الاستشارية وأمانة الاتفاقية الإطارية لحماية الأقليات القومية، التابعة لمجلس أوروبا. وتم تقييم التدابير المتخذة على الصعيد الوطني لتنفيذ التوصيات المقدمة في زيارة الرصد السابقة، وأعد تحليل جديد للحالة الراهنة ولآخر التطورات المتعلقة بالأقليات القومية في رومانيا.

٤٢ - ومن الجدير بالذكر أيضاً أن المجلس الوطني للإعلام السمعي والبصري يرصد بشكل دائم انتهاكات الأحكام القانونية المتعلقة بحظر التحريض على الكراهية أو التمييز وفقاً للاتفاقية الأوروبية المتعلقة بالث التليفزيوني العابر للحدود، ويفرض جزاءات على انتهاك اللائحة السارية. ويجدر بالذكر أن المجلس الوطني للإعلام أبرم في عام ٢٠١٠ اتفاقاً مع المجلس الوطني لمكافحة التمييز يحدد إطار حملة إعلامية أُذيعت في الفترة بين ٣١ آذار/مارس - ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٠، على النحو الموضح في البيان الصحفي المنشور على الموقع الشبكي للمجلس الوطني للإعلام <http://www.cna.ro/Spune-i-NU-discrimin-rii.html>. وكان عنوان الحملة "كفى، تغلب على التعصب، واكتشف شعب الروما".

٤٣ - وفيما يتعلق بالمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ونظراً للتوصية ٩ أيضاً، وبالإضافة إلى الجوانب المعروضة في سياق تقرير منتصف المدة، يجدر بالذكر أن الأشخاص الذين يتم لأول مرة تشخيص حالتهم بالإصابة بفيروس نقص المناعة البشري يتم تقييمهم سريرياً ومعملياً بناء على معايير المركز الأوروبي لمكافحة الأمراض والوقاية منها/منظمة الصحة العالمية، ويتم إدراجهم في برامج العلاج المضاد للفيروسات العكوسة، وتُبذل جهود من أجل تجنب انقطاع العلاج أو ترك المريض للعلاج.

- ٤٤ - وتعمل الكلية الوطنية للأطباء بشكل منتظم على التحقيق في كل حالات أخطاء الممارسة المهنية، بما في ذلك التمييز ضد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، وذلك بناء على طلب المرضى أو الأسر أو المنظمات غير الحكومية.
- ٤٥ - وتنسق وزارة الصحة والهيئة الوطنية للتأمين الصحي عمل البرامج الصحية الوطنية للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وعلاجهما، وترصد مع المنظمات غير الحكومية أي حالة تمييز ضد المصابين بالفيروس والإيدز.
- ٤٦ - وتلقى المجلس الوطني لمكافحة التمييز في عام ٢٠١٠ ثلاثة التماسات تتعلق بالتمييز بسبب الإصابة بفيروس نقص المناعة البشري، والتماساً واحداً في عام ٢٠١١. وانخفض عدد الالتماسات مقارنة بالفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. فقد علم المجلس الوطني لمكافحة التمييز في عام ٢٠٠٨ بأن قائمة بأسماء مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية نشرت على موقع شبكي تابع لإحدى السلطات المحلية في سياق طلب للحصول على تسهيلات للنقل العام، فأكد المجلس واقعة التمييز وأقر عقوبة الغرامة بحق العمدة بمبلغ قدره ١٠٠٠ لي (أي حوالي ٢٨٠ يورو).
- ٤٧ - وخلال الفترة ١٠-١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ نُظِم مشروع "هل أنا مختلف؟ بل أنا موهوب!" في بوخارست في مستشفى "فيكتور بابس" للأمراض المعدية، وكان الهدف منه تعزيز مبدأي تكافؤ الفرص وعدم التمييز وحقوق الشباب والأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. وتمثل الهدف العام من المشروع في تثقيف ٦٠ من الأطفال والشباب والعاملين في المستشفى بمبدأ تكافؤ الفرص، وعناصر منع التمييز ومكافحته، وتعزيز معرفة وفهم الشباب والأطباء والمرضى والأخصائيين في مجال الطب النفسي بالحق في عدم التعرض للتمييز، وبحقوق الطفل، وبحالات معينة تشكل أفعال تمييز.
- ٤٨ - وفيما يتعلق بالتوصيتين ٣ و١١، أعد المجلس الوطني لمكافحة التمييز، بالشراكة مع وزارة الداخلية والإدارة العامة، مشروع "تدريب المدربين على منع ومكافحة جميع أشكال التمييز". وكان الهدف من المشروع تنوير وتثقيف وتوعية ضباط الشرطة بشأن المسائل الاجتماعية التي تستهدفها الإجراءات الخاصة بمختلف الفئات المعرضة للتمييز. ونفذت وزارة الداخلية هذه الدورة التدريبية كنموذج للممارسة الجيدة في كل أكاديميات الشرطة التابعة للوزارة بالمقاطعات، واعتباراً من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، أُدرجت الدورة التدريبية المعنونة "منع ومكافحة كل أشكال التمييز" في برامج تدريب موظفي الوزارة.
- ٤٩ - ومنذ عام ٢٠١٠، أقام معهد دراسات النظام العام شراكة مع رابطة القبول (Accept Association)، وهي أول منظمة غير حكومية رومانية تدافع عن حقوق المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وتعززها على الصعيد الوطني. ونتيجة لذلك، شارك مدربو المعهد في برنامج تدريبي يتناول مكافحة التعصب والتمييز ضد الأشخاص والمجموعات بسبب الميل الجنسي والهوية الجنسانية. وعرضت الرابطة على المعهد مواد تثقيفية ونشرات ومطويات عن مسائل الميل الجنسي والهوية الجنسانية وجرائم الكراهية

ضد المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية. وتستخدم هذه المواد خلال الدورات التدريبية (برامج التدريب الأساسي لضباط الشرطة) التي ينظمها المعهد وشارك فيها منذ عام ٢٠١١ حتى تاريخه ٦٦٠ ضابطاً^(٦).

٥٠ - وخلال عام ٢٠١٠-٢٠١١، وفي إطار الاستراتيجية الجديدة في مجال تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢، نُظمت اجتماعات ولقاءات ومناقشات عن مواضيع مثل مشاركة المرأة والرجل على قدم المساواة في عملية صنع القرار، والقضاء على القوالب النمطية الجنسانية، ودور المرأة في المناطق الريفية، وتقليل فجوة الأجور بين الجنسين. وحضر هذه الأنشطة طائفة متنوعة من المشاركين، منهم ممثلي الشركاء الاجتماعيين، والإدارة المركزية العامة، والمنظمات غير الحكومية، والمواطنين، على سبيل المثال^(٧).

٥١ - وفيما يتعلق **بالتوصية ٨**، اتخذت السلطات الرومانية على مستوى وحدات الشرطة تدابير لمنع ومكافحة الأفعال المعادية اجتماعياً ضد مجتمع المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، حيث اهتمت بتدريب موظفيها في مجال الأساليب الحديثة المستخدمة على الصعيد الأوروبي لمكافحة التمييز بسبب الميل الجنسي، وذلك من أجل المساهمة في شراكة قابلة للاستمرار بين الشرطة والأقليات الجنسية.

٥٢ - ومن ثم، يوجد تعاون جيد بين المديرية العامة لشرطة بلدية بوخارست ورابطة القبول (Accept Association) السالفة الذكر، الممثلة لمجتمع المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية^(٨).

باء- حظر التعذيب أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

٥٣ - وفيما يتعلق **بالتوصية ٢٤**، فقد صدرت لائحة تأمين أماكن الاحتجاز التابعة للهيئة الوطنية للإصلاحات، التي أقرها أمر وزارة العدل رقم 1676/C/2010، ونُشرت في الجريدة الرسمية، العدد ٥١٩ بتاريخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٠. وتضع هذه اللائحة الإجراءات الموحدة للتدخل والتقييد، مع تضمين المواد ٢٩٢-٢٩٤ تفاصيل المبادئ المنصوص عليها في القانون رقم ٢٧٥/٢٠٠٦ بشأن تنفيذ الأحكام والتدابير الصادر بها أوامر من السلطات القضائية في سياق الدعاوى الجنائية، مثل وجوب أن يكون استخدام وسائل الإرغام متناسباً مع درجة الخطر ومقتصراً على الفترة الضرورية وعند غياب أي وسيلة أخرى لإزالة الخطر ودون أن يتسم بطابع العقوبة. وتكون الأحكام ملزمة لجميع موظفي نظام الإصلاحات الروماني، حيث يستتبع عدم التزامهم بها مسؤولية جنائية وإجراءات مدنية أو تأديبية حسب الاقتضاء.

٥٤ - وبموجب القرار رقم ٤٢٩ الصادر بتاريخ ٨ نيسان/أبريل ٢٠١١ عن المدير العام للهيئة الوطنية للإصلاحات، أقر دليل الهياكل المرتبطة بتدابير الأمن الخاصة، والإرغام والسيطرة، واستعمال سبل التقييد وأساليبه^(٩).

٥٥- وتضطلع الشرطة الرومانية بأنشطة مختلفة تتناول أساساً احترام حقوق الإنسان للمحرومين من حريتهم في الحبس الاحتياطي في مراكز تابعة لهيئة التفتيش العامة. واعتباراً من عام ٢٠١٠، اتخذت الشرطة الرومانية الخطوات الأولية في اتجاه يسرّ لمعهد دراسات النظام العام تنظيم سلسلة من الدورات التدريبية عن منع التعذيب والمعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة، وتحديدًا ٦ دورات تدريبية مصممة لضباط الشرطة القائمين على أعمال الاحتجاز والضباط المسؤولين عن التحقيقات الجنائية وحفظ النظام العام^(١٠).

٥٦- وفيما يخص القضايا المتعلقة بتحسين ظروف الاحتجاز (التوصية ٢٥)، أصدرت الهيئة الوطنية للإصلاحات القرار رقم ٢٠٠٩/٤٣٠ الذي يستهدف إنشاء المؤسسات الإصلاحية حسب حالة الإنفاذ، وعلى وجه الخصوص عمر السجناء ونوع الجنس؛ والحد من الاكتظاظ؛ وتعزيز مشاركة السجناء في أنشطة خارج غرف الاحتجاز؛ والسماح بتوزيع أفضل لموظفي الإشراف^(١١).

٥٧- ووفقاً لقرار وزير العدل رقم C/433/2010، وُضعت معايير دنيا ملزمة بشأن ظروف تسكين المدانين على النحو التالي: تخصص أربعة أمتار مربعة لكل شخص محروم من الحرية ومصنف ضمن نظام السجون المغلقة وشديدة الحراسة، وللقصّر والشباب والمحوسين احتياطياً والمدانين الذين لم يحدد لهم نظام إنفاذ الحكم بعد؛ ويكون لكل شخص محروم من حريته ومصنف ضمن أحكام نظام السجون المفتوحة ونصف المفتوحة ستة أمتار مكعبة.

٥٨- ويعد هذا التشريع خطوة هامة في إطار الجهود الرامية إلى تنفيذ توصيات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان من أجل ضمان حد أدنى من مساحة المعيشة لكل سجين (حيث تكون المساحة النموذجية أربعة أمتار مربعة لكل محتجز بصرف النظر عن نظام السجن)^(١٢).

٥٩- ويُذكر في سياق الحلول المعتمدة زيادة طاقة التسكين الاستيعابية، ومشاركة الأشخاص المحرومين من الحرية في أنشطة خارج غرف الاحتجاز، والتدابير التشريعية، والتدابير الإدارية، وآليات الرصد^(١٣).

٦٠- وفيما يتعلق بالقضايا التي تنظر فيها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان وتعد رومانيا طرفاً فيها، فقد تم رصدها، وجرى استعراض التقارير الصادرة عن مؤسسات الدولة والمنظمات غير الحكومية إثر زيارتها للسجون. كما أنشئ نظام لرصد القرارات الصادرة عن القضاة المنتدبين وقرارات المحاكم بشأن ظروف الاحتجاز وممارسة الأشخاص المحرومين من الحرية لحقوقهم.

٦١- ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، قامت مديرية التفتيش والرقابة بمواصلة أهدافها مع أهداف لجنة منع التعذيب لأغراض التحقق والرصد وتقييم التقدم المحرز في ظروف الاحتجاز، وذلك فيما يتعلق بعمل اللجنة وبالقضايا المعروضة على المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

٦٢- ويعد الاتجار بالبشر من بين المسائل موضع الاهتمام البالغ من السلطات الرومانية (انظر التوصية ١٢). وقامت الشرطة الرومانية في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ بوضع وبدء مشروع بعنوان: "تعزيز قدرات السلطات القضائية على التحقيق في قضايا الاتجار بالبشر"، تدرّب فيه ٢٣٠ من ضباط الشرطة والدرك وأعضاء النيابة العامة^(١٤).

٦٣- وتم إكمال وتحسين الإطار القانوني بشأن الاتجار بالأشخاص من خلال تعديلات أُدخلت على القانون رقم ٢٠٠١/٦٧٨ بشأن منع الاتجار بالبشر ومكافحته، بموجب القانون رقم ٢٠١٠/٢٣٠ الرامي إلى وضع تدابير إضافية لتثبيط الطلب وحماية الضحايا ومعاقبة المتحرّين، وكذلك إكمال تعريف جريمة الاتجار ليشمل أشكال الاستغلال الحديثة.

٦٤- وفيما يتعلق بحماية ضحايا الاتجار بالبشر ومساعدتهم، ثمة أداة هامة هي "بروتوكول التعاون بشأن تنسيق شؤون ضحايا الاتجار بالبشر في الدعاوى الجنائية". وهذه الأداة المنشأة عام ٢٠٠٨، تأتي عقب إعداد استجابة موحدة للضحايا من خلال التعاون فيما بين المؤسسات من الهيئات الحكومية المشاركة في مكافحة الاتجار بالبشر مثل الوكالة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، ومديرية التحقيقات في الجريمة المنظمة والإرهاب التابعة للنيابة العامة، وهيئة التفتيش العامة للشرطة الرومانية، ومكتب الهجرة الروماني، وهيئة التفتيش العامة لشرطة الحدود والدرك، وهيئة التفتيش العامة لوزارة الداخلية والإدارة العامة في رومانيا^(١٥).

٦٥- وفيما يتعلق بالاتجار بالأطفال، المتصل مباشرة باستغلال الأطفال بل واستغلالهم جنسياً، اعتمد الأمر رقم 2011/36/EU الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي بتاريخ ٥ نيسان/أبريل ٢٠١١ بشأن منع ومكافحة الاتجار بالبشر وتوفير الحماية، والموعد النهائي لإدراجه في التشريع المحلي هو ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣^(١٦).

جيم - إقامة العدل وسيادة القانون

٦٦- فيما يتعلق بهذا الجانب، وبالنظر أيضاً إلى التوصيتين ٢٢ و٢٣ بشأن الإصلاح القانوني في رومانيا في إطار آلية التعاون والتحقق، يتعين التشديد على النقاط التالية.

٦٧- أجرى خبيران مستقلان في عام ٢٠١١ تقييماً لاستراتيجيتي مكافحة الفساد وخطط عملهما (الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد المعنية بالقطاعات الضعيفة والإدارة المحلية العامة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠)، وذلك في إطار مشروع نفذته وزارة العدل بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعنوان "دعم وزارة العدل في تنفيذ توصيات المفوضية الأوروبية في إطار آلية التعاون والتحقق". وتمثل الهدف من التقييم في إجراء تحليل لأثر الاستراتيجيتين، والنتائج المتحققة من خلال تنفيذهما، والأنشطة المتخذة بشأن الأولويات والأهداف المدرجة فيهما.

٦٨- وتم تكييف عملية التقييم لتحديد مدى أهمية الأهداف ومدى الوفاء بها، وكفاءة الإعداد، والفعالية، والأثر، والاستدامة في تطبيق استراتيجيتي مكافحة الفساد (للفترتين ٢٠٠٥-٢٠٠٧ و ٢٠٠٨-٢٠١٠).

٦٩- أما التوصيات المحددة الصادرة عن "التقييم المستقل لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد المعنية بالقطاعات الضعيفة والإدارة المحلية العامة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ في رومانيا" فقد أدرجت في الاستراتيجية الوطنية الجديدة لمكافحة الفساد للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥.

٧٠- وأقرت الحكومة في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٢ الاستراتيجية الوطنية الجديدة لمكافحة الفساد للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥^(١٧).

٧١- وتكفل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد تنفيذ ما وضعته المفوضية الأوروبية من التوصيات ذات الصلة لآلية التعاون والتحقق، وتضم الاستراتيجية المجالات التي تم تحديدها كأولويات على صعيد الاتحاد الأوروبي في رسالة المفوضية بشأن مكافحة الفساد (الصادرة في حزيران/يونيه ٢٠١١): استعادة عوائد الجرائم، وحماية المبلغين عن المخالفات، وشؤون المشتريات العامة، ومنع الفساد في القطاع السياسي ومكافحته، وحماية المصالح المالية للاتحاد الأوروبي؛ كما تعد الاستراتيجية لجولة التقييم الرابعة التابعة لمجموعة الدول المناهضة للفساد بشأن منع الفساد بين أعضاء البرلمان والقضاة وأعضاء النيابة العامة.

٧٢- واعتمدت الحكومة الجديدة الاستراتيجية في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٢. وفي ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، أقر البرلمان (في جلسة مشتركة للغرفتين) الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بالإجماع وذلك في إعلان سياسي، وبدأ تنفيذ الاستراتيجية^(١٨).

٧٣- وفيما يتعلق بالإصلاح القانوني في رومانيا في إطار آلية التعاون والتحقق (انظر التوصية ٢٣)، يتعين ذكر ما يلي:

سُجل في غضون الفترة المشار إليها ما أُحرز من أوجه التقدم الرئيسية في إطار آلية التعاون والتحقق، وورد في أحدث التقارير السنوية للمفوضية الأوروبية (المنشور في ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٢). وفيما يلي مجالات التقدم الرئيسية في النظام القضائي الروماني: تحديث كبير في التشريعات الأساسية - جدول الأعمال التشريعي الطموح المتعلق بأربعة قوانين جديدة (القانون المدني، قانون الإجراءات المدنية، القانون الجنائي، قانون الإجراءات الجنائية)؛ والإطار الثابت الجديد الذي تضعه الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد؛ والالتزام بمكافحة الفساد (النجاح في التحقيقات والمقاضاة والمحاكمات في قضايا الفساد في الأوساط الرفيعة المستوى).

١- المعلم ١ - إصلاح الجهاز القضائي

تنفيذ القوانين الأربعة الجديدة

٧٤- استحدث القانون رقم ٢٠١٠/٢٠٢ ("قانون الإصلاح الجزئي") سلسلة من التدابير لتبسيط الأحكام القضائية وتحقيق كفاءتها، توقعاً لدخول القوانين الإجرائية حيز النفاذ. ويجمع هذا القانون بالأساس أبسط القواعد التي تتسم بالكفاءة للقوانين الإجرائية الجديدة ويضع إطار بدء النفاذ المتوقع لتلك القوانين (وتمثل المعيار في اختيار الأحكام التي لم تتطلب إعداداً إضافياً، سواء من الناحية الإدارية أو التدريبية، ولكنها يمكن أن تحدث تأثيراً فورياً). وفيما يتعلق بآثاره، كانت ردود الفعل إيجابية سواء من المحاكم أو من مكاتب النيابة العامة^(١٩).

٧٥- ووضعت القوانين الأربعة الجديدة وناقشها البرلمان واعتمدها (في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠)، وستغير تلك القوانين من نموذج عمل القضاء الروماني بالكامل. وتحدث القوانين الموضوعية (المدنية والجنائية) سلسلة من التغييرات الهامة في القواعد الموضوعية المنظمة للعلاقات المدنية والمسائل الجنائية، بينما تهدف القوانين الإجرائية إلى زيادة كفاءة الإجراءات ومن ثم الاستجابة إلى ضرورة تقصير مدة المحاكمات واستحداث المرونة وإمكانية التنبؤ والشفافية والاتساق في العملية القضائية.

٧٦- ودخل القانون المدني الجديد حيز النفاذ دون صعوبات أو عوائق في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

٧٧- واستناداً إلى دراسات الأثر التي تمت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، فإن القوانين الثلاثة الأخرى ستدخل حيز النفاذ في الفترة التالية: قانون الإجراءات المدنية - الأول من شباط/فبراير ٢٠١٣؛ القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية - الأول من شباط/فبراير ٢٠١٤. وبدخول قانون الإجراءات المدنية الجديد حيز النفاذ، سيتواصل الإصلاح القضائي الذي بدأه القانون رقم ٢٠١٠/٢٠٢. ومن المستحدث في القانون الجديد أنه ينص صراحة على المبادئ الأساسية للإجراءات المدنية، التي لم تكن قائمة حتى ذلك الحين إلا بموجب الفقه والاجتهاد القضائي.

٧٨- وفيما يتعلق بتعزيز مساءلة القضاة، دخل حيز النفاذ في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ قانون جديد لتعزيز المسؤولية التأديبية في الجهاز القضائي^(٢٠).

٧٩- وبخصوص تعزيز الشفافية والموضوعية في إجراء الترقية إلى محكمة النقض والعدل العليا، أصبح القانون الخاص بالترقيات إلى تلك المحكمة نافذاً بالفعل بعد اعتماده في البرلمان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١^(٢١). ويهدف القانون إلى ضمان الشفافية والموضوعية في عملية الترقية إلى تلك المحكمة، بهدف كفالة أن يشغل مناصب المحكمة العليا أنسب المرشحين^(٢٢).

٢- المعلم ٢ - الوكالة الوطنية للتراثة

إنشاء المؤسسة وأهدافها الرئيسية

٨٠- وفقاً للمقتضيات المرتبطة بهذا المعلم، أنشأت رومانيا وكالة وطنية للتراثة تعمل منذ نهاية عام ٢٠٠٧. وكانت رومانيا أول بلد أوروبي ينشئ مؤسسة تنفيذية مستقلة ذات اختصاص للرقابة والتحقق بشأن الثروات وتعارض المصالح وأوجه التناقض. وفيما يتعلق بتعزيز قدراتها المؤسسية، تلقت الوكالة زيادة كبيرة في ميزانيتها وجذبت تمويلاً كبيراً من الاتحاد الأوروبي لتحسين إجراءاتها ونظام المعلومات فيها. وعلى مدى سنوات نشاطها الأربع، تعزز سجل عمل الوكالة باستمرار، وأصبحت محل تقدير إيجابي للغاية في تقارير اللجنة منذ عام ٢٠٠٩^(٢٣). ومن ثم شهدت ستة تقارير متعاقبة للجنة بالنتائج الإيجابية لنشاط الوكالة. وتواصل الوكالة حالياً تحقيق نتائج إيجابية في نشاطها. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٢، كان هناك ٣٣٠٥ تحقيقات تجريها الوكالة.

٨١- وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وقع مجلس القضاء الأعلى مع الوكالة بروتوكول تعاون من أجل زيادة ثقة الجمهور في الجهاز القضائي وتعزيز مصداقية المجلس وزيادة كفاءة المحاكم ومكاتب النيابة العامة^(٢٤).

٣- المعلم ٣ - مكافحة الفساد في الأوساط الرفيعة المستوى

دور المديرية الوطنية لمكافحة الفساد وأهدافها الرئيسية

٨٢- المديرية الوطنية لمكافحة الفساد هي هيئة مستقلة متخصصة تعمل في إطار النيابة العامة وتحقق في قضايا الفساد في الأوساط الرفيعة المستوى. وتتمتع المديرية الوطنية بالاستقلالية عن المحاكم ونياباتها العامة، وكذلك فيما يتصل بالسلطات العامة الأخرى، وتمارس صلاحياتها فقط استناداً إلى القانون ومن أجل ضمان الامتثال للقانون.

٨٣- وبمرور الوقت، تم تحسين عدة جوانب إجرائية من أجل زيادة كفاءة المحاكمات في قضايا الفساد في الأوساط الرفيعة المستوى (على سبيل المثال، ألغيت عدة أحكام مثل تعليق المحاكمات قانوناً عند الطعن بعدم الدستورية وإمكانية تعليق المحاكمات الجنائية عند الدفع بعدم القانونية). وساعدت تلك التعديلات على تحسين الكفاءة في قضايا الفساد في الأوساط الرفيعة المستوى. ونتيجة لذلك، لم تُعلق أي من هذه القضايا، المعروضة على الدائرة الجنائية لمحكمة النقض والعدل العليا، بسبب هاتين الحججتين منذ ذلك الحين.

٨٤- وفضلاً عن ذلك، ومن أجل التعجيل بقضايا الفساد في الأوساط الرفيعة المستوى، اتخذت محكمة النقض والعدل العليا عدداً من التدابير التنظيمية والإدارية من أجل زيادة الإسراع بتلك القضايا. وشملت تلك التدابير منح الأولوية للقضايا التي شارفت على السقوط بالتقادم، والاستخدام المؤقت للقاعات غير المستعملة في محاكم أخرى لإتاحة زيادة وتيرة عقد الجلسات.

وخصّص في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ مبنى إضافي آخر للمحكمة العليا. ونتيجة للتدابير التنظيمية المتخذة، عقدت في الفترة بين ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ و ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٢ ما عدده ٣٥٥ جلسة في قضايا فساد في أوساط رفيعة المستوى، كانت تنظر فيها الدائرة الجنائية الابتدائية لمحكمة النقض والعدل العليا، وهي قضايا صدرت لوائح الاتهام فيها عن المديرية الوطنية لمكافحة الفساد. وأدت تلك التدابير إلى زيادة التعجيل بالنظر في القضايا التي كانت معروضة على المحكمة العليا، كما أسفرت عن زيادة عدد الأحكام الصادرة. وبالتالي نجد في الإحصاءات الأخيرة لعام ٢٠١١ قيام الدائرة الجنائية الابتدائية في محكمة النقض والعدل العليا بتسوية ١٥ قضية من قضايا الفساد في الأوساط الرفيعة المستوى مقارنة بقضيتين من هذا النوع في عام ٢٠٠٩ وقضيتين في عام ٢٠١٠. وفي الفترة بين ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ و ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٢، قامت الدائرة الجنائية الابتدائية بتسوية ١٤ قضية من قضايا الفساد في الأوساط الرفيعة المستوى. وفي عام ٢٠١١، أصدرت محكمة النقض والعدل العليا ٩ أحكام نهائية في قضايا من ذلك النوع. وفي الفترة بين ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ و ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٢، أصدرت محكمة النقض والعدل العليا ٩ أحكام نهائية في قضايا من نفس النوع.

٤- المعلم ٤ - منع الفساد على الصعيد المحلي والفساد في القطاعات الضعيفة ومكافحته

نشاط النيابة العامة على مستوى القطر

٨٥- فيما يتعلق بتحقيق نتائج ملموسة، تظهر الإحصاءات الصادرة عن المكاتب المحلية للنيابة العامة أن عدد المدعى عليهم الذين تمت مقاضاتهم عن جرائم فساد عن طريق مكاتب النيابة العامة الملحقه بالمحاكم زاد في عام ٢٠١١ بنسبة ١٣,٤٧ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٠. وكان ١٦٢ شخصاً من المدعى عليهم من المسؤولين العموميين، وهم غالباً من ضباط الشرطة (١٠٥)، ورؤساء البلديات (٧) وموظفي الإدارة المحلية (٣٤). فضلاً عن ذلك، صدر ٢٨ حكماً نهائياً بالإدانة، و ٥٥ حكماً غير نهائي بالإدانة في قضايا الفساد التي حققت فيها مكاتب النيابة العامة العادية. وبلغ مجموع قيمة الأصول التي جمدها في عام ٢٠١١ كل مكاتب النيابة العامة لجميع أنواع الجرائم ٧٠٧ ٩٧٩ ١٠٢٤ ل.ي.

أنشطة وزارة الداخلية والإدارة العامة

٨٦- تواصلت أنشطة وزارة الداخلية والإدارة العامة المتعلقة بمنع الفساد ومكافحته. وتعمل المديرية العامة لمكافحة الفساد على تنسيق ورصد "استراتيجية منع ومكافحة الفساد في وزارة الداخلية والإدارة العامة للفترة ٢٠١١-٢٠١٣"، وهي وثيقة تضع محددات أنشطة مكافحة الفساد التي تجرى في الوزارة من أجل زيادة نزاهة موظفيها.

٨٧- وتتمتع المديرية العامة بسجل حافل حصل على تقييم إيجابي في تقارير المفوضية الأوروبية المتعلقة بآلية التعاون والتحقيق^(٢٥). ويشير التقرير المرحلي لشباط/فبراير إلى أن المديرية العامة اتخذت خطوات لتعزيز أعمالها في مكافحة الفساد^(٢٦).

دال - حرية الوجدان والدين

٨٨- فيما يتعلق بمشاكل التعصب الديني والحوار بين الأديان (التوصيات ١٩-٢١)، نظمت الهيئة العامة للشؤون الدينية العديد من الأنشطة العامة الوطنية والدولية الهادفة إلى تعزيز الحوار بين الأديان وبين المذاهب والدفاع عن الحريات والحقوق الأساسية؛ وقدمت هذه المؤسسة ولا تزال تقدم الدعم، بما فيه المالي، للأنشطة العامة التي تنظمها الطوائف الدينية في البلد، والاجتماعات والمؤتمرات التي تتناول موضوع الأبعاد الحوارية للأديان. ومن بين الأحداث الجديرة بالذكر الحوار بين المسيحيين واليهود الذي عقد في إيشاي، والاجتماعات العامة التي تنظم سنوياً في كونستانتا بين ممثلين عن الكنيسة الأرثوذكسية والكنيسة الكاثوليكية والطائفتين اليهودية والمسلمة، والمؤتمرات والاجتماعات التي تنظمها كليات اللاهوت الرومانية ويحضرها علماء اللاهوت وممثلين عن كل الطوائف الدينية في رومانيا.

٨٩- وبهدف تقديم المشورة بشأن المسائل محل الاهتمام المشترك في المجتمع، وتعزيز التضامن والتعاون بين مختلف الطوائف الدينية في رومانيا، بل ومنع التزايدات الدينية والمذهبية أيضاً، أنشأت الطوائف الدينية في رومانيا مجلساً استشارياً للكنائس والمذاهب الدينية في نيسان/أبريل ٢٠١١^(٢٧).

٩٠- وكذلك في سياق نشاط حل الشكاوى الموجهة إلى المجلس الوطني لمكافحة التمييز، يطبق المجلس التوجيهي من خلال قراراته الجزاءات على المخالفات من خلال إصدار الإنذارات أو فرض الغرامات، ويقدم التوصيات لمنع أعمال التمييز في المستقبل أو إعادة الحال لما كان عليه قبل التمييز^(٢٨).

هاء - حقوق الطفل

٩١- وفيما يتعلق بالتوصيات ١٤-١٧، بشأن احترام حق كل طفل في الهوية، فإن التشريعات الوطنية تنص بوضوح على التزامات وصلاحيات كل سلطة محلية وكذلك الإجراءات التي يتعين اتباعها في حالة عدم تسجيل طفل بعد ميلاده مباشرة^(٢٩).

٩٢- وبالنسبة لتسجيل المواطنين الرومانيين المنتمين إلى أقلية الروما، فإن الدوائر المحلية المجتمعية العامة المعنية بالسجل المدني تتصرف إما على أساس المشاريع المقررة على صعيد المقاطعات أو من خلال تنفيذ مشاريع تجهيز البلدان للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي (PHARE). ومن أمثلة ذلك تنفيذ مقاطعة ألبا لمشروع: "الدي وثائق هوية، إذن أنا موجود"، لتقديم المساعدة إلى المواطنين الرومانيين من طائفة الروما العرقية لتسجيلهم قانونياً؛ وقيام السلطات على صعيد المقاطعة والصعيد المحلي في مقاطعة باكاو باتخاذ بعض التدابير لتقديم المشورة بشأن ضرورة الحصول على شهادات الحالة المدنية ووثائق الهوية والحفاظ عليها، والالتزام القانوني بذلك، وهذا بالتعاون مع فرع أونشي للمنظمة غير الحكومية "حزب الروما

- من أجل أوروبا". وتمت المشاركة كذلك في مشروع "نحن نندمج"، من أجل تحسين حالة أبناء الروما؛ وفي مقاطعة براشوف، تم توقيع اتفاق شراكة بين رابطة براشوف من أجل الشراكة المجتمعية ومديرية السجل المدني في مقاطعة براشوف، بهدف تنفيذ مشروع: "أنا مواطن ولدي حقوق"، بدعم مالي من معهد المجتمع المفتوح في بودابست؛ وعمل مشروع "من أنا؟"، لمنظمة روهاما بالشراكة مع الإدارة الاجتماعية لمجلس مدينة أوراديا على تيسير الحصول على وثائق الحالة المدنية والملكية والهوية لأبناء الروما؛ وفي مقاطعة غالاتي نُفذ مشروع: "هم أيضاً مواطنون في مقاطعة غالاتي"، بتمويل من صناديق أوروبية وبالشراكة مع تحالف الروما في غالاتي.

٩٣- ومن أجل تيسير حصول المواطنين الرومانيين من أقلية الروما على الوثائق، قامت الدوائر المجتمعية العامة المعنية بالسجل المدني مع سلطات الشرطة بتنظيم حملات بمحطة متنقلة لجمع الصور وكل الأوراق اللازمة لإصدار وثائق الهوية.

٩٤- وفيما يتعلق بحقوق الطفل في مجال التعليم، هناك بعض فئات الطلبة الذين يواجهون صعوبات في ممارسة حقهم في الحصول على التعليم عالي الجودة: وهم الأطفال من المناطق الريفية النائية، والأطفال من الأسر الفقيرة والمناطق المحرومة اقتصادياً، وأطفال الروما، والأطفال ذوو الاحتياجات التعليمية الخاصة:

- الأطفال في المناطق النائية - المسافة إلى المدرسة والهيكل الأساسية السيئة للطرق يمكن أن تصعب من الانتقال إلى المدرسة ولا سيما في فصل الشتاء. وتلك الحالات، وفرت وزارة التعليم والبحث والشباب والرياضة حافلات مدرسية تنقل الأطفال إلى المدارس مجاناً. وعندما لا يكون ذلك ممكناً، يُعرض على الأطفال الدراسة في مدارس داخلية في مناطق أخرى.
- الأطفال من المناطق النائية جداً والتي تعاني من الفقر المدقع - تواجه بعض المدارس صعوبات في العثور على معلمين مؤهلين، ويعتبر معدل تغيير هيئة التدريس مرتفعاً. وجرت إعادة هيكلة شبكة المدارس من خلال إنشاء مدارس قوية الأداء ذات هيكل أساسية جيدة ومعلمين مؤهلين تجمع الأطفال من عدة مجتمعات صغيرة. وفي هذه الحالات يتم توفير حافلات مدرسية.
- الكثير من أطفال الروما ينتمون لأسر بالغة الفقر وذات مستوى تعليمي متواضع وعادة ما تكون لديها العديد من الأطفال. وكثيراً ما يقوم هؤلاء بمساعدة والديهم في الأعمال المنزلية ورعاية الأخوة الأصغر سناً أو مرافقة والديهم في موسم العمل ومن ثم يتغيبون عن المدرسة. وبسبب حالتهم الاقتصادية والاجتماعية المتواضعة، وأيضاً بسبب التقاليد المتعلقة بالزواج المبكر في بعض الحالات، كثيراً ما ينقطع هؤلاء عن الدراسة أو لا يواصلون تعليمهم بعد الصف الثامن^(٣٠).

٩٥- وفيما يتعلق بالتعليم الابتدائي، فإن البرنامج يستهدف الشباب الذين لم يكملوا مرحلة التعليم الابتدائي ويزيد عمرهم عن العمر العادي لهذا المستوى التعليمي بأربعة أعوام على الأقل^(٣١).

٩٦- أما بالنسبة للتعليم الإعدادي، فإن برنامج الفرصة الثانية يستهدف أساساً دعم نموذج مرن لإعادة الإدماج في المدرسة بالتعليم الإعدادي، وهو نموذج سيجمع بين التعليم الأساسي والتدريب المهني ويستهدف الشباب الذين لا تقل أعمارهم عن ١٤ عاماً ممن أتموا التعليم الابتدائي ولكنهم انقطعوا عن الدراسة قبل إنهاء التعليم الإعدادي.

٩٧- وترد مواضيع متعلقة بثقافة روما في المنهج الجديد المصمم لبرنامج الفرصة الثانية وفي الإطار الموسع لهذا البرنامج. وتؤكد أحدث البيانات المجمعة على الصعيد الوطني (٢٠١١-٢٠١٢) كفاءة البرنامج نظراً لعدد الطلبة الذين حضروا هذه الدورات (١٠٠٣٢ طالباً) وعدد المدارس التي نظمت دورات هذا البرنامج (٣٣٢ مدرسة). والبيانات المصنفة هي كما يلي: التعليم الابتدائي - ٣٢٣٢ طالباً؛ التعليم الإعدادي - ٦٧١ طالباً.

• ويلتحق الأطفال ذوو الاحتياجات التعليمية الخاصة إما بمدارس خاصة أو المدارس العامة وفقاً لحالتهم ومستوى إعاقاتهم. ويحصل الأطفال الملتحقون بالمدارس العادية على دعم من معلمين متجولين^(٣٢).

٩٨- واتخذت وزارة التعليم والبحث والشباب والرياضة إجراءات للحد من معدلات الانقطاع عن الدراسة وتحسين معدلات التحاق الطلبة بالمدارس من خلال برامج الدعم الاجتماعية والحماية^(٣٣).

٩٩- وفيما يتعلق باحترام حقوق الطفل في سياق نشاط الدرك في رومانيا، يجدر بالذكر أن هذه المؤسسة تضع عدة برامج وتدابير تهدف إلى الحد من العنف والانتهاكات في البيئات المنزلية والاجتماعية والتعليمية والمؤسسية، ومشاريع معينة تهدف إلى تعزيز مستوى المعرفة بحقوق الطفل وإعمالها، ورفع درجة تدريب أفرادها لتحسين نهج التعامل مع انتهاكات كل من تلك الحقوق.

١٠٠- وفيما يتعلق بالتوصية ١٥، مع مراعاة الجوانب الخاصة لحالة رومانيا، اعتُبرت التدابير المعتمدة لمنع ومكافحة استغلال الأطفال في البغاء جزءاً من مجمل الإطار القانوني المتعلق بحماية حقوق الطفل وتعزيزها^(٣٤).

١٠١- وأنشئت آليات للتعاون بين السلطات الوطنية الرئيسية على الصعيدين المركزي والمحلي، مما أتاح الموافقة على كل التدابير القانونية والإدارية والتعليمية الضرورية الرامية إلى ضمان توفير الحماية الكافية للأطفال ضد أي شكل من أشكال الاتجار، بما يشمل الحماية من الوالدين كذلك^(٣٥).

١٠٢- صدقت رومانيا على اتفاقية لانساروتي بشأن حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، وذلك بموجب القانون رقم ٢٥٢ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ والمنشور في الجريدة الرسمية لرومانيا، العدد ٨٨٥ المؤرخ ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وفضلاً عن ذلك، اعتمد التوجيه 2011/92/EU الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس بتاريخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بشأن مكافحة ما يتعرض له الأطفال من استغلال واعتداء جنسيين واستغلال في المواد الإباحية، والاستعاضة عن القرار الإطاري 2004/68/JHA الصادر عن المجلس. وشاركت رومانيا في عملية التفاوض المتعلقة بالتوجيه المذكور والتي تمر حالياً بمرحلة نقل الأحكام. والموعد النهائي لنقل الأحكام إلى التشريعات المحلية هو ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

١٠٣- وبموجب قرار الحكومة رقم ٢٠١٠/٤٩، تمت الموافقة على منهجية مشتركة للتدخل في حالات الأطفال المعرضين للاستغلال أو لخطر الاستغلال من خلال العمل، والأطفال ضحايا الاتجار بالبشر، والأطفال الرومانيين المهاجرين ضحايا الأشكال الأخرى للعنف في أقاليم دول أخرى^(٣٦).

١٠٤- وفيما يتعلق بالتوصية ١٦، فمنذ عام ٢٠٠٤ ينص القانون رقم ٢٧٢/٢٠٠٤ بشأن حماية حقوق الطفل وتعزيزها تحديداً في المادة ٩٠ على حظر أي شكل من أشكال العقاب البدني وأي حرمان للطفل من حقوقه بشكل يعرض للخطر حياته أو نماءه العقلي أو الروحي أو الأخلاقي أو الاجتماعي، أو سلامته البدنية أو صحته الجسدية أو النفسية داخل بيئة الأسرة وفي أي مؤسسة تكفل حمايته أو رعايته أو تعليمه^(٣٧).

١٠٥- أما بالنسبة للتوصية ١٧، فإن أحكام اتفاقية حقوق الطفل واتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام ورقم ١٨٢ بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها قد أدرجت في التشريعات الوطنية الرومانية التي تضم أحكاماً واضحة بشأن كيفية قيام جميع السلطات والأشخاص والمؤسسات بتعزيز حقوق الطفل وكيفية حماية الطفل من أسوأ أشكال العمل.

١٠٦- وفي الوقت نفسه، نُظمت على الصعيد الوطني حملات كبيرة تستهدف أساساً الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و١٧ عاماً (مع إيلاء اهتمام خاص بالفتيات) ولديهم قدر متواضع من التعليم وينتمون لأسر تعاني من مشاكل مختلفة (العنف المنزلي أو إدمان الكحول أو الفقر) أو من أسر يعمل آباؤها في الخارج^(٣٨).

١٠٧- ومن بين أهم النجاحات التي حققتها الحملة الحد من الانقطاع عن الدراسة، وتشكيل فريق مشترك لمكافحة المخدرات والاتجار يعالج بأسلوب أكثر فاعلية تلك الظواهر الاجتماعية، والتشديد في المستوى المؤسسي على أهمية استمرار الموظفين المشاركين في معالجة مشاكل اجتماعية محددة^(٣٩).

واو- حقوق المرأة

١٠٨- وفيما يتعلق بمنع العنف المتزلي ضد المرأة والقضاء عليه (التوصية ١٣)، أُجري مؤخراً تعديل هام على القانون رقم ٢٠٠٣/٢١٧ بشأن منع العنف المتزلي ومكافحته وذلك بموجب القانون رقم ٢٠١٢/٢٥. ومن بين أهم التحسينات التي أُدخلت على القانون استحداث أمر التقييد، وهو تدبير حماية لضحايا العنف المتزلي يمكن أن تصدره المحكمة. وهناك تدبير حماية محدد آخر ينص عليه القانون الجديد ويهدف إلى تحسين كفاءة السلطات في دعم الضحايا وإسداء المشورة لهم من أجل اللجوء إلى السبل القانونية لإنزال العقاب بالجنّة في قضايا العنف المتزلي.

١٠٩- وإلى جانب التحسينات القانونية، كُرس عدد من البرامج على الصعيد الوطني لهذا المجال استناداً إلى تمويل توفره ميزانية الدولة من خلال وزارة العمل والأسرة والحماية الاجتماعية.

١١٠- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ أيضاً، قدمت مجموعة من ١٢ دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي، من بينها رومانيا، مقترحا لإصدار توجيه من البرلمان الأوروبي والمجلس بشأن أمر الحماية الأوروبي. واعتمد المقترح في عام ٢٠١١ (التوجيه 2011/99/EU الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس بتاريخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بشأن أمر الحماية الأوروبي).

١١١- وخلال عام ٢٠١٠، أُجريت على الصعيد الوطني ٣٦ حملة غير رسمية، و ١٩ مشروعاً لمنع العنف المتزلي، كما تلقى ٣٧ ٠٠٠ شخص معلومات وقائية. وساهم كذلك شركاء خارجيون في إجراء الأنشطة^(٤٠).

زاي- حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

١١٢- فيما يتعلق بهذه المسألة، ومع أخذ التوصية ٦ في الاعتبار أيضاً، تبرز رومانيا أنه خلال عام ٢٠١١ أُجري مشروع بعنوان: "الأشخاص ذوو الإعاقة الذهنية لهم حقوق!" في شراكة بين المجلس الوطني لمكافحة التمييز ومعهد السياسات العامة، وهو منظمة غير حكومية تهدف إلى دعم العمل على زيادة جودة العمليات المرتبطة بوضع السياسات العامة في رومانيا. وشارك في تمويل المشروع برنامج Progress التابع للمفوضية الأوروبية (٢٠٠٧-٢٠١٣)^(٤١).

١١٣- ووضع المجلس الوطني لمكافحة التمييز البرامج التالية أيضاً: "اليوم العالمي لتلازمة داون" - أُجريت الأحداث المكرسة لهذا اليوم في عام ٢٠١١ على مدار يومين في مشروع نسقه المجلس مع جمعية متلازمة داون في بوخارست ومؤسسة الأولمبياد الخاصة في رومانيا؛ "تدريب المتخصصين في الإدارات المعنية بالتبني وما بعد التبني بشأن عدم التمييز ضد الأطفال الذين يصعب تبنيهم" - أُجرى المشروع المجلس الوطني لمكافحة التمييز في شراكة مع مكتب شؤون التبني في رومانيا من أجل زيادة عدد عمليات التبني للأطفال المصنفين على أنهم

"يصعب تبيينهم"، وذلك من خلال منع المواقف التمييزية ضدهم؛ "بريل - انتبه! التمييز ليس مزحة" - وهو تمثيل صوتي بلغة بريل لكاتب عن التمييز، أُعد للتوزيع في إطار أعمال المكتبات على توابع وفروع ونوادي جمعية المكفوفين في رومانيا، وكذلك على بعض المدارس الخاصة بدوي العاهات البصرية.

حاء - الحق في الصحة

١١٤ - فيما يتعلق بالتقدم المحرز في مسائل الصحة العقلية (التوصية ٢٦)، ومن أجل ضمان توفير القدر الكافي من الرعاية في مجال الصحة العقلية، نقحت وزارة الصحة سياستها وأنشأت في عام ٢٠٠٨ المركز الوطني للصحة العقلية ومكافحة المخدرات، وهو المؤسسة العامة المتخصصة التابعة للوزارة والرامية إلى تحسين تنسيق سياسات الصحة العقلية وتنفيذها وتقييمها على الصعيد الوطني بما يشمل تعزيز حقوق الإنسان للأشخاص الذين يعانون من مشاكل في الصحة العقلية.

١١٥ - وشهدت السنوات الأخيرة اتخاذ خطوات هامة في تحسين التشريعات المتعلقة بالرعاية في مجال الصحة العقلية. ووضعت وزارة الصحة والمركز الوطني للصحة العقلية ومكافحة المخدرات، بالتعاون الوثيق مع وزارة العدل، مقترحاً يضم إدخال عدة تعديلات على القانون رقم ٢٠٠٢/٤٨٧ بشأن الصحة العقلية، في أوائل عام ٢٠١٠. وصوت البرلمان على ذلك المشروع مؤخراً (في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢)^(٤٢).

١١٦ - وفي عام ٢٠١٠، صوت البرلمان على القانون رقم ٢٠١٠/١٥١ بشأن الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية التكاملية والمتخصصة للأشخاص المصابين باضطرابات طيف التوحد وما يرتبط بذلك من اضطرابات الصحة العقلية.

١١٧ - وهناك برنامج وطني سنوي قائم للصحة العقلية، تنسقه من الناحية المنهجية لجنة الطب النفسي في وزارة الصحة ومن الناحية التقنية المركز الوطني للصحة العقلية ومكافحة المخدرات.

١١٨ - واتسمت السنوات الأخيرة بحوار مكثف مع المنظمات غير الحكومية. ومن الأولويات الرئيسية التي أبرزتها جمعيات آباء الأطفال المشخصين باضطرابات طيف التوحد الاكتشاف المبكر والتدابير العلاجية للأطفال المصابين^(٤٣).

١١٩ - وقام المركز الوطني للصحة العقلية ومكافحة المخدرات بالفعل بوضع مشروع الاستراتيجية الوطنية للصحة العقلية للأطفال والمراهقين للفترة ٢٠١٣-٢٠١٨ وإرساله إلى الحكومة، وذلك بالتعاون مع وزارة العمل والأسرة والحماية الاجتماعية، ووزارة التعليم والبحث والشباب والرياضة.

١٢٠- كما كان من بين الشواغل في السنوات الثلاث الأخيرة ضمان جودة أعلى لخدمات الصحة العقلية من خلال تنظيم عدة دورات وبرامج تدريبية للعاملين (الأفرقة المتعددة التخصصات) في ٣٦ مركزاً للصحة العقلية للبالغين و ١٦ مركزاً للصحة العقلية للأطفال في كل أنحاء البلد (أطباء نفسيون واختصاصيون في علم النفس ومرشدون اجتماعيون وممرضون).

١٢١- وفيما يتعلق بالتوصية ٢٧، يجدر بالذكر أن البرامج الصحية الوطنية التي تنفذها وزارة الصحة تعمل باستمرار على زيادة إمكانية الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية ولا سيما للفئات المهمشة.

١٢٢- وفيما يخص التوصية ٢٨، كُلف وسطاء الروما الصحيين ومقدمو خدمات التمريض المجتمعية بالعمل في المقام الأول على تيسير إمكانية حصول الروما وغيرهم من السكان المهمشين (مثل سكان المناطق الريفية) على خدمات الرعاية الصحية. ويتلقى هؤلاء تدريباً مناسباً يهدف للتعامل مع السمات الخاصة لعملهم.

طاء- الحق في التملك

١٢٣- وفيما يتعلق بالحق في التملك، ومع مراعاة التوصية ٣٠ كذلك، يجدر بالذكر أن رومانيا تمر الآن بعملية تعديل الإطار القانوني المتعلق برد الممتلكات التي تم تأمينها خلال الحقبة الشيوعية من أجل الامتثال للشروط المبينة في الحكم النموذجي الصادر عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ في هذا الشأن، ماريا أتاناسيو وآخرون ضد رومانيا. وطلبت المحكمة المذكورة في هذا الحكم اعتماد تدابير عامة تُمكن من تقديم التعويض الكافي لكل الأشخاص المعنيين بقوانين رد الممتلكات. وهناك موعد نهائي إضافي مدته ٩ أشهر (حتى ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣) قضت به محكمة ستراسبورغ لاعتماد التدابير المذكورة، ستعرض خلالها السلطات الرومانية ما أحرزته من تقدم. وحتى نيسان/أبريل ٢٠١٣، سيتم تعليق كل الالتماسات المعروضة على المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، التي لها نفس موضوع قضية ماريا أتاناسيو وآخرون ضد رومانيا.

١٢٤- وفي ٥ تموز/يوليه ٢٠١٢، التقى ممثلون عن مجلس أوروبا (إدارة تنفيذ الأحكام الصادرة عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان) مع ممثلين عن وزارة العدل، ووزارة المالية العامة، والهيئة الوطنية لرد الممتلكات، والوكيل الحكومي لدى المحكمة المذكورة لمناقشة التدابير الملزمة اللازم اعتمادها من قبل السلطات الرومانية من أجل كفالة الحماية الفعالة للحقوق التي تضمنها الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. وفي هذا السياق، عقدت مناقشات بشأن التدابير الإدارية والمالية والتشريعية التي اقترحتها الحكومة الرومانية في سياق مشروع القانون المعد بهدف إنفاذ الحكم النموذجي السالف الذكر وزيادة فعالية عملية رد الممتلكات والتعويض. ويضم مشروع القانون تدابير محددة ترمي إلى التعجيل بعملية رد الممتلكات من أجل ضمان التسوية في غضون فترة زمنية معقولة بعد تقديم المالكين السابقين طلباتهم على الصعيد الوطني، وذلك وفقاً لأحكام الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان^(٤٤).

١٢٥- وفيما يتعلق بالعلاقة مع الكنيسة الرومانية اليونانية الكاثوليكية، فإن الهيئة العامة لشؤون الطوائف الدينية تسلك طريق الحوار لحل التراع على الملكية بين الكنيسة الرومانية الأرثوذكسية والكنيسة الرومانية اليونانية الكاثوليكية. ومن أجل الحفاظ على الوئام بين الطوائف واحترام الحقوق والحريات الدينية لكل مواطن، شاركت الهيئة العامة للشؤون الدينية في الاجتماعات التي عقدت بالفعل مع الزعماء الدينيين الموقرين للأرثوذكس واليونان الكاثوليك وفي اجتماعات مؤتمر الأساقفة^(٤٥).

١٢٦- وتقوم الكنيسة الرومانية الأرثوذكسية حالياً بتحليل إمكانية استئناف الحوار بشأن اللجنة المشتركة للحوار؛ وفي هذا الصدد، تبادل زعماء الكنيستين الرسائل. وفي الجلسة الأخيرة للمجمع الكنسي المقدس للكنيسة الرومانية الأرثوذكسية في ٥ تموز/يوليه ٢٠١٢، تم تحليل المرحلة الراهنة للحوار المحلي بين الكنيسة الرومانية الأرثوذكسية والكنيسة الرومانية اليونانية الكاثوليكية.

١٢٧- ومن الجدير بالذكر أيضاً أن الهيئة الوطنية لرد الممتلكات وضعت جدولاً زمنياً للاجتماعات يهدف إلى كفالة إجراء حوار مع ممثلي كل الطوائف الدينية التي قدمت طلبات لا تزال محل نظر الهيئة^(٤٦).

باء- التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان

١٢٨- فيما يتعلق بهذه المسألة، ونظراً للتوصية ٢٩ أيضاً، يتم تعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان في رومانيا على صعيدي التعليم النظامي وغير النظامي. وبالنسبة للتعليم النظامي، يعد التثقيف في مجال حقوق الإنسان جزءاً من المنهج الوطني حيث يُدرج تحت البند المعروف عموماً بـ "الإنسان والمجتمع"^(٤٧).

١٢٩- وبموازاة ذلك، يتم تلقي دروس التثقيف في مجالي حقوق الإنسان وحقوق الطفل كمواد اختيارية في إطار المنهج المدرسي في الصفوف من الأول إلى الثاني عشر^(٤٨).

١٣٠- ويعد التثقيف في مجالي حقوق الإنسان وحقوق الطفل ثابتاً في النظام التعليمي النظامي، ويجري تعزيزه من خلال برامج التعليم غير النظامي المكيفة حسب كل دورة دراسية. وفي هذا الخصوص، قامت وزارة التعليم والبحث والشباب والرياضة بما يلي:

- إشراك المدارس والمعلمين والطلبة في المشاريع الأوروبية المتخصصة في التثقيف في مجالات حقوق الإنسان وحقوق الطفل والتربية الوطنية، مثل مشروع: تعليم عالمي، مراهق عالمي، أوروبا في المدرسة؛

- وضع برامج وطنية مثل: البرنامج الوطني للتثقيف من أجل المواطنة الديمقراطية ووسائل الإعلام والتثقيف عالي الجودة في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية والتسامح، الذي يهدف إلى تنمية مهارات الطلبة الاجتماعية والمدنية والديمقراطية اللازمة لمشاركة الشباب الفاعلة في الحياة الاجتماعية؛ واعتراف الشباب بحقوق

الإنسان واحترامهم لها؛ وتنمية سلوك متسامح يحفز الاحترام المتبادل والتفاهم والتعاون، وتحقيق الاندماج الاجتماعي، وتمكين الأطفال والشباب من المشاركة في العمل والقرار المجتمعي ودعمهم في ذلك بهدف تعزيز حقوقهم وقوانين ومؤسسات الدولة الديمقراطية، وجعل الطلبة يضطلعون بأدوار ومسؤوليات مدنية^(٤٩)؛

- إبرام شراكات مع المنظمات غير الحكومية والمؤسسات التابعة لمجلس أوروبا في رومانيا، ووكالات الأمم المتحدة في رومانيا، وتنفيذ برامج تستند إلى التثقيف في مجالي حقوق الإنسان وحقوق الطفل^(٥٠)؛

- تحفيز وضع هذه البرامج على صعيدي المقاطعات والمدارس.

١٣١- وفيما يتعلق بتدريب المعلمين على التثقيف في مجالي حقوق الإنسان وحقوق الطفل، فقد أُعدَّ التدريب بأسلوب موسع من خلال التدريب الداخلي، وذلك من خلال:

- عروض التدريب المقدمة من دور تدريب المعلمين (وهي مؤسسات متخصصة في تقديم التدريب ومسؤولة عن التدريب الداخلي للمعلمين)^(٥١)؛

- البرامج والدورات التدريبية التي تتضمنها البرامج الخارجة عن المناهج قبل مرحلة تنفيذها^(٥٢).

١٣٢- وبناء على مبادرة من مركز الروما للتدخل والدراسات الاجتماعية المذكور سابقاً، وهو منظمة غير حكومية، قُدم في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ مقترح مشروع في إطار برنامج عمل المفوضية الأوروبية للمنح JLS/2010/JPEN/AG بعنوان "العدالة الجنائية"، بالشراكة مع المعهد الوطني للقضاء. ويهدف مشروع "إمكانية اللجوء إلى القضاء على قدم المساواة للروما" إلى تدريب القضاة على التشريعات الوطنية والدولية بشأن مكافحة العنصرية في المسائل الجنائية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، عقدت الحلقة الدراسية الأولى في تيميسوارا وحضرها ١٨ قاضياً. وفي إطار مشروع: "إمكانية اللجوء إلى القضاء على قدم المساواة للروما" الذي نفذه مركز الروما للتدخل والدراسات الاجتماعية بالشراكة مع المعهد الوطني للقضاء في الفترة من أيار/مايو ٢٠١١ إلى آب/أغسطس ٢٠١٢، نُظمت ثلاث حلقات دراسية في عام ٢٠١٢ حتى تموز/يوليه، وحضرها ٧١ قاضياً.

Notes

¹ The purpose of this Strategy is to continue the social-economic inclusion actions of Romanian citizens belonging to Roma minority by implementing integrated policies in education, employment, health, housing, culture and social infrastructure.

Its objectives are as follows:

- Ensuring an equal, free and universal access of the Roma citizens belonging to Roma minority to quality education at all levels in the public education system, in order to support the economic growth and development of a knowledge-based society.
- Promoting inclusive education within the education system.
- Stimulating employment growth of persons belonging to Roma minority and increasing investments' attractiveness.

- Stimulating health promotion measures to contribute to increasing the access of citizens belonging to Roma minority to public health services and to increasing life expectancy.
- Ensuring, by the central, local institutions and the social partners, decent living conditions in communities disadvantaged from the economic and social point of view, as well as the access to public services and small infrastructure.
- Preserving, developing and affirming the cultural identity (language, customs, patrimony) of Roma minority.
- Developing, by the institutions, certain measures that, through the services provided, respond to the social needs of disadvantaged groups, including the members of Roma minority in the fields of community development, child protection, justice and public order.

In order to achieve these objectives, six directions of action were established: A. Education; B. Employment; C. Health; D. Housing and small infrastructure; E. Culture; F. Social Infrastructure (justice and public order, community administration and development, child protection).

² In 2011, the Romanian National Agency for Roma participated in Moldova, in cooperation with the Council of Europe, in an exchange of experience on increasing the role of central and local authorities in implementing national strategies on Roma integration/action plans, also on strengthening their capacity in developing the national action plan in Moldova.

³ The aim of the project is to promote and to increase the cultural dialogue between the Roma minority and the majority, to promote the ethnical tolerance and the mutual respect, the modernization of attitudes and of mentalities throughout the theatre.

⁴ The program aims to build rental housing units for young people whose sources of income do not allow them to buy and own a house or rent a house under the market conditions, and to ensure the stability of young professionals by creating convenient living conditions. The objectives achieved under these programs have also solved the problems faced by several Roma communities or representatives of such communities.

⁵ Examples of relevant projects:

In **2010**, "*Treatment without discrimination*", within which were organized 3 information and training sessions for future medical personnel (nurses and pharmacy assistants) on the importance of applying the non-discrimination principle and respect for diversity. "*Combating the discrimination of Roma in their access to health services in Romania*", was a project aimed to promote equality in the field of health in order to reduce prejudices, stereotypes and discriminatory attitudes on ethnic grounds in the system of health, focusing on the protection of the rights of Roma who access public health services. „*Stop discrimination in high-schools!*”, another project, involved the organization of an information campaign with pupils in Iasi high schools about social policies to prevent and combat discrimination. "*School without discrimination*", conducted in order to increase interest of teachers for the issue of diversity, support them in developing curricula in the context of diversity, prevent stereotypes and prejudices among the future generation, prevent intolerant and discriminatory attitudes among young people, know the daily issues of groups vulnerable to discrimination, reduce the level of intolerance and discrimination in schools and implement a network of teachers in kindergartens and high schools to promote pro-diversity attitudes among young people. "*Educational project in the field of public legal services*" was a project aimed at promoting equality in the field of legal and administrative services, through an educational program regarding specific legislation in the field of anti-discrimination, having as target-group institutions with powers in the legal field, which has as target group magistrates from all levels of jurisdiction (courts, tribunals, courts of appeal, the supreme court). "*Training session in the field of legislation and anti-discrimination practice*", a project organized by NCCD in partnership with the Roma Party "Pro Europa" consisting in a seminar for Roma persons with legal training, which are active within the Monitoring Network within County Centres for Roma established by the Roma Party Pro Europa in Romania. The training sessions were aimed at informing Roma persons with legal training on national and international legal provisions in the field of prevention and combating of discrimination.

In **2011**, NCCD implemented projects such as: „*Diversity as a project*”, in order to prevent truancy and school dropouts, by initiating projects which enhance and bring to the forefront the human diversity; „*United against Racism! – Friendly football game*”, organized to mark The International Day for the Elimination of Racial Discrimination, by NCCD in partnership with the Ministry of Foreign Affairs, Policy Centre for Roma and Minorities, the Romanian Football Federation and the Embassy of the Netherlands. The project was part of the REACT campaign, supported by the European Commission, and its objective was to enhance the awareness of the social problems of Roma people and to change the negative attitudes towards them; "*The world through my eyes*", a

project that was implemented with a main partner, Policy Centre for Roma and Minorities and which was aimed at preventing and decreasing of discrimination level against Roma pupils and to generate a positive change of perception of Roma pupils among teachers in some schools.

- ⁶ Training activities for police officers were organised regarding the subject of recognition and monitoring of hate crimes against LGBT, introduction in the problematic of LGBT, discrimination based on sexual orientation and/or gender, discrimination and victims' needs (focus on the respect of individuals' rights).
- In terms of protecting the rights of sexual minorities, the Romanian Gendarmerie applies measures which aim to deter and limit violence against sexual minorities, and to provide their necessary protection during Gay Fest rallies.
- In this context, Romanian Gendarmerie developed the training curriculum of its personnel in order to better respond to a more appropriate behaviour in respect to the rights of sexual minorities, both on the national soil and in international operations, by inserting related courses/themes in its training centres and operational unit syllabus.
- ⁷ The Directorate of Equal Opportunities between women and men within the Ministry of Labour, Family and Social Protection (MLFSP) is partner with Media One Agency in the structural fund financed project "The Chance". Caravans called "The Week of equal opportunities" were organized in all development regions, focused on combating all forms of gender discrimination concentrating on reconciliation of family and professional life. In 2011, the Directorate of Equal Opportunities between women and men conducted an analysis on the situation of women and men in decision-making positions for public administration.
- ⁸ As a result of this cooperation, training courses have been organised, jointly with the Danish Institute for Human Rights, during which were discussed issues related to identification and tackling hate crimes against the LGBT members. The courses were attended by officers from police stations in whose area or areas of competence are locations visited by members of the LGBT community. The police staff training in the field of prevention and countering discrimination against sexual minorities and hate crimes against LGBT community's members shall continue to remain a priority of the Romanian Police, in order to insure a viable partnership between the police institution and sexual minorities. Both prior to and during the organisation of the events involving members from the LGBT community in Romania, the GDBMP undertakes security measures to ensure the proper running of such events and to prevent the emergence of any risk factors oriented towards the participants, all these actions being taken in cooperation with the event's organizers.
- As an example, on 4 June 2011, approximately 150 persons participated in the annual "March of Diversity" gay pride parade in Bucharest. Local authorities mobilized numerous police to protect the participants, and the parade ended without violent incidents, as it was the case for the last 4 years. In 2009, the National Council for Combating Discrimination was the official partner at the GayFest. This event enjoyed the presence of several ambassadors in Romania in the last years and the involvement of public persons and artists in promoting the event.
- ⁹ Volume I of the manual details how to use the techniques and means of restraint by the staff of the place of detention, the legal conditions shown above. Knowing the provisions of this manual is compulsory to all the staff of the prison administration.
- ¹⁰ The Ministry of Justice (through the Probation Direction and the National Administration of Penitentiaries) supported the implementation of two trans-national projects coordinated at national level by the NGO Save the Children Romania. In the framework of "JUST – Juvenile justice" project (2009 – 2011), 13 children deprived of their freedom and 35 representatives of the institutions and organizations active in the field of juvenile justice were consulted on methods of intervention aimed at preventing the juvenile delinquency and promoting the social insertion of juvenile offenders, 46 specialists working with children in conflict with the law were trained for the further implementation of the selected methods of intervention. In the framework of "Ending violence against children in custody" project (2010–2013), the National Administration of Penitentiaries supported the consultation of 27 children and youth in detention on their experience of violence while in custody.
- Prevention of Torture and Inhuman or Degrading Treatment or Punishment* course is specially designed for custody, public order and judicial police officers who, giving their work duties, deal with persons deprived of liberty. One of the outcomes expected from the participants to the training program is to have good knowledge of the legal framework on human rights under all its forms and all the amendments made to it in compliance with the EU and UN norms, namely observance of the fundamental rights of the persons deprived of liberty, fair interaction between parties and prevention of torture, bad and degrading treatments. This training program was attended by 120 police officers.

The forms of maltreatment of people by state agents are found in the Criminal Code under different terms: *abusive behaviour* (Article 250), *unlawful arrest and abusive investigation* (Article 266), *imposition of bad treatments* (Article 267) and *torture* (Article 267¹).

- ¹¹ In 2011, the NAP has implemented this measure in Codlea, Colibasi penitentiary and Miercurea Ciuc. For the year 2012, this process remained to be completed by including the last two prisons: Poarta Alba and Tulcea in the profiled units category (the two units have been started profiling procedures by transferring certain categories of convicted persons in accordance with the arrangements and populating space allocated).
- ¹² Unfortunately, the penitentiary system is facing the phenomenon of overcrowding, as it recorded a deficit of approximately 5,600 accommodations in prisons. In the event 4m²/inmate is provided no matter the prison regime, the deficit climbs to over 13,400 seats.
- ¹³ In 14 centres of detention and arrest, good living conditions are provided, fulfilling most of the recommended European standards in this area (minimum of 4m²/person, adequate natural and artificial light allowing reading). Also, in 22 centres, detention rooms are equipped with bathrooms (shower, sink and toilet), detainees having unlimited access to them, in order to ensure privacy and dignity. In other centres, detainees are using common lavatory according to the daily schedule or on demand. Romanian Police is working to install bathrooms in all detention rooms of detention centres under its control. In order to ensure the right to information and as well for entertainment, the administrations of some detention and preventive arrest centres have created the technical possibility to have TV sets in each detention room.
- ¹⁴ The Romanian Police continues to apply and implement the professional training program for the officers who activate in the field of human trafficking, in order to prepare specialists, constantly, by organizing professional training sessions at the national and international level, with the participation of NGOs and governmental agencies. The victims of human trafficking gradually benefit of protection in the conditions established by the legal frame regarding the witness protection.
- ¹⁵ The practice of this approach has shown that this initiative has helped to increase the participation of victim, witnesses or injured parties in criminal proceedings, by facilitating their access to justice and to increase the resolution of cases that aim condemnation of the accused of the crime of human trafficking. In order to increase the self-protection capacity of the public and in this way to reduce the amplitude of the human trafficking phenomenon, NAATIP has implemented, between 2010–2012, 12 national campaigns and more than 50 regional and local campaigns. The activities were targeted at informing and raising awareness of the public about the risks involved by human trafficking and to reduce the vulnerability of high risk groups (children, women, elderly people etc.).
For ensuring the efficiency measures undertaken, NAATIP always worked with partners in the country and abroad. Prevention campaigns were made with broad vision, thus ensuring the sending of an anti-traffic message to a significant number of people. An example is the campaign "Trafficking in human beings not forgive", held within the project "Reducing the number of Romanian and Bulgarian victims trafficked to Italy and Spain", co-funded by the European Commission. This campaign registered a number of about 380,000 beneficiaries only in Romania, the project being implemented also in Bulgaria, Italy and Spain.
- ¹⁶ Romania also participated in the negotiation process of this EU legislative act and its provisions are already covered by the national legislation in the field.
- ¹⁷ Government Decision no. 215/2012, published in the Official Journal no. 202/2012. The new strategic document is built on the premise of a well-developed legislative and institutional framework. The accent is therefore placed on the implementation and the stability of the legislative and anticorruption institutional framework.
- ¹⁸ The specialized structure in the field (the Anti-corruption General Directorate), that was set up within the Ministry of Administration and Interior (MAI), was involved in the public policies initiated at MAI level, in 2010 and 2011. Also, Law no. 146 of 23 July 2012 provides that the aforementioned Anti-corruption General Directorate manages the Anti-corruption Call-center, where the citizens can report on corruption deeds, the calls being transmitted to the competent Prosecutor's Offices, according to the law.
- ¹⁹ According to the opinions of courts and prosecutor's offices reflected in the Report concerning the justice system for 2010 and respectively 2011, drawn up by the SCM.
- ²⁰ Some of the provisions of the new law entered into force on 25 May 2012. The main new provisions grant the autonomy of the Judicial Inspection; the Inspection shall have legal personality and its own budget. According to the new provisions, the disciplinary commissions are replaced by the judicial inspectors and in the matter of disciplinary complaints the preliminary verifications are mandatory.

- This law amends the scheme of disciplinary offences, increases sanctions, and strengthens the independence and the operational capacity of the Judicial Inspection. It also eliminates the possibility of magistrates escaping disciplinary sanctions through retirement whilst a disciplinary process is on-going.
- ²¹ Law no. 300/2011.
- ²² With regard to budget, infrastructure and logistics, the budgets allocated for the judiciary increased significantly and constantly until 2009, when the economic crises affected all the sectors. Nevertheless, the Government had a priority to provide money for the judiciary and this reality can be substantiated with concrete figures: **1,972,193 thousands lei in 2007 to 2,119,886 thousands lei in 2012**. The most significant increase was in **2008** in comparison with the budget from **2007**, when an **increase of over 15%** was registered. Additionally, in the past 5 years following the accession, the justice system absorbed a significant amount of assistance funds, which had a strong contribution to the institutional building, training and the logistics of the judiciary. Presently, the automation process of the judiciary is in an advanced stage, and it has been constantly modernized and updated since its initial implementation.
- ²³ Commission's evaluations of July 2009, March 2010, July 2010, February 2011, July 2011 and February 2012.
- ²⁴ The parties shall collaborate in order to improve the legal framework in the matter of wealth declarations and evaluations, shall efficiently communicate and exchange information according to the legal provisions in order to contribute to increase public trust in magistrates' independency, impartiality and professionalism. In 2012, the new legal framework instituted by Law no. 24/2012 has introduced new mechanisms for increasing magistrates' accountability and public trust, such as: the criterion of good reputation for admission into magistracy; enlarging the list of disciplinary offences; defining bed faith as an element of the disciplinary offence; enhancing disciplinary sanctions.
- ²⁵ Commission's evaluations of **July 2010** and **July 2011**.
- ²⁶ In terms of the impact of the measures taken for preventing and countering corruption, in 2011, at MAI level, the legal framework on professional integrity testing was created (Art. 17¹ of G.E.O. no. 30/2007 on organizing and functioning of MAI, as modified by Law no. 38/2011). After this legal act came into force, in 2011, 7 integrity tests were performed, out of which 6 were positive (the tested MAI employees proved integrity) and 1 was negative (the tested MAI employee received bribe in exchange of not accomplishing his service duties; the Prosecutor's Office was noticed on it for further legal measures). The risk management activity was initiated in November 2009, following the approval of the Methodology for the identification of risks and vulnerabilities to corruption. Implemented between 2010 and 2011, the key-element of the Methodology was represented by the increased attention paid to the identification, description, assessment and hierarchy of corruption risks and vulnerabilities, in order to implement future measures for preventing and controlling them.
- ²⁷ The Advisory Council of the Churches and Religious Denominations of Romania is an organization of an ethical, social, autonomous, apolitical, non-governmental, without juridical status and not-for-profit nature. The major objectives of the Advisory Council of the Churches and Religious Denominations of Romania are: the advancement of the belief in God and of its importance in the life of people and society, the defending and promotion of the human being and its dignity, the promotion of respect towards the divine creation (man and the surrounding nature), the adoption of common stands and attitudes in the face of important society problems, the manifestation of solidarity and cooperation amongst cults in the spiritual, cultural, educational and social domain, prevention and mediation in the solving of possible inter-denominational and inter-religious differences, including the rejection and discouraging of any kind of extremism.
- ²⁸ Thus, in **2010**, out of the six petitions filed with the NCCD, on the ground of religion/beliefs, the Steering Board issued the recommendation in one case for the defendant. In **2011**, NCCD ascertained the discrimination deed on ground of religion and beliefs in 5 cases, applying 4 sanctions with a warning and 1 recommendation.
- ²⁹ Thus, the certificate proving the act of birth is released within 24 hours after such an event, the responsibility for fulfilling this obligation corresponding to the doctor who certified the birth of the child, or if the birth took place outside of a hospital facility the family doctor is obliged to confirm the birth and release such a certificate even if the mother is not enrolled on his/her lists. When the child is left by his mother within a maternity, this institution should notify the police and the social assistance authorities in 24 hours after the moment when the mother's disappearance was noticed. In 5 days after this fact, based on a common report signed by all the authorities involved if the child's state of health allows it, the child is released from the hospital and will benefit of a special protection measure.

During the next 30 days the police should make specific inquiries regarding the tracing of the natural mother and communicate the final results to the local General Direction for Social Assistance and Child Protection. If the mother is identified, she should be counselled accordingly regarding the consequences of abandoning her child and will be helped by the administrative authorities in order to register the child. If the mother is not identified, the General Direction of Social Assistance and Child Protection sends all the documents of the child's file to the public service of social assistance which has the obligation to carry on all the administrative procedures regarding the child's birth registration.

³⁰ In partnership with the Ministry of Education, Research, Youth and Sport, the school inspectorates and with the support of the National Agency for Roma, the NGO Save the Children Romania has developed a series of programmes designed to facilitate the access to preschool education of Roma children, including the project *Roma children prepare themselves for kindergarten!*. The main activities consisted of organizing summer kindergarten groups, training teachers working with Roma children and elaborating brochures/guides. As a result of the activities implemented between 2009 and 2012, 192 professionals (96 teachers and 96 school mediators) were trained to work with Roma children and parents, 96 summer kindergarten groups were organized nationally in disadvantaged communities, being attended by approximately 2000 children. Out of the total number of children included in the project, over 90% were enrolled in the national education system. Based on the experience gained, a best practices guide was elaborated by Save the Children Romania, with the support of the Ministry of Education, Research, Youth and Sport and of the National Agency for Roma. In the framework of the project Access to education for disadvantaged groups, funded from European PHARE funds, MERYS developed the *Second Chance* program for primary and lower secondary education.

Training programmes on positive education, accredited by the Ministry of Education, Research, Youth and Sport, have been implemented by Save the Children Romania and benefited by the participation of 400 teachers, 200 clinical psychologists and child psychiatrists from psychiatric hospital and/or mental health centres (trained on various community child friendly interventions for children with mental health), 30 social workers from district child protection departments (trained on community case management for children victims of abuse in the family and/or diagnosed with mental health disorders, coming from disadvantaged communities), 150 school councillors (trained on the evaluation and school based intervention for children diagnosed with depression, anxiety disorders, ADHD and for children with aggressive behaviours). All training programmes were developed and delivered under partnership agreement between Save the Children Romania and the public institutions.

A bullying prevention programme has been implemented in 2 schools in Bucharest, reaching 500 students who benefited from the programme. Several social and emotional abilities development programmes have been implemented in kindergartens in Bucharest, Iasi, Suceava, Tg Mures and Timisoara. Also, a national programme for the classroom management built on the principles of positive education have been implemented in Bucharest, Iasi, Suceava, Tg Mures and Timisoara, having as beneficiaries teachers, children and their parents in each schools. The latter program was implemented three years in a row, in more than 8 schools and the entire experience was documented in a good practice guide that was distributed widely among school managers.

³¹ The objectives are: to support a flexible model of school re-integration for primary education, for persons who dropped out of school before finishing this level of education, to deliver a curriculum adapted to the needs of the youngsters participating in the project and to the national standards for compulsory education, to train human resources in the project: school managers, project coordinators from each school, teachers, school mediators. After the pilot phase developed in the PHARE project, the *Second Chance* program for primary education has been approved by an order issued by the minister of education and is now applied all over the country, being a part of the educational offer of the system. It is financed from the state and local budgets, as part of compulsory education. In the case of Roma students, in some schools, school mediators have been employed in order to make the program known and to facilitate the dialogue between teachers, pupils, parents and local community.

³² In severe cases, schooling is ensured at home or in the hospital.

³³ Examples of such programmes: *Free school transport* - by mini buses provided by the MERYS for each County School Inspectorate according to the number of students who did not study in the residence area; reimbursement of the transportation costs for those students who attended schools farther than 50 km from their residence area; delivery of free school supplies to students coming from poor families; *200 EURO Programme* - to support students coming from disadvantaged families to purchase a PC; *Money for High - School Programme* - is intended to high-school students coming

from disadvantaged families so as to go on with high-school studies; Expansion of *Milk and Crescent* programme to students in lower secondary level, according to the Government Decree no. 95/2008; *The Government Scholarship*” destined to gifted but socially disadvantaged children coming from rural areas who graduated the 4th grade. Such a measure supports them to attend elite school in urban area according to their field of performance. The scholarship covers the cost of full boarding and school supplies. It began in September 2008 and 165 students took benefit of this program in the 2008-2009 school year. In 2009-2010, MERYYS recorded 329 beneficiaries.

³⁴ In the context of a development of the national efforts aimed at preventing child’s abuse and exploitation, the evolution of other collateral phenomena such as illegal migration of Romanian minors on the territory of other stated or the trafficking and exploitation of children imposed the adoption of new action initiatives.

³⁵ Separate chapters regarding the minors situation exclusively were introduced within the national legislation which governs the free regime of travelling abroad for the Romanian citizens, stating as compulsory the approval of both parents in case of a child travels to another country, while the parents or other legal representatives should report a child’s disappearance to the police within 24 hours from the time they have noted the child missing from home.

At the level of each county there is an obligation to set up a toll free line where all cases of abuse or neglect can be reported, as well as specialised services which should ensure the social reintegration and rehabilitation of the victims.

Also, a number of national action plans were targeted at the protection of children against abuse, neglect and exploitation, combating the trafficking in human beings or combating the sexual abuse on children and the exploitation of children for commercial purposes. Each of these action plans represent the result of many institutional partnerships corresponding to the obligations assumed by Romania at international level. These instruments have foreseen as objectives common and/or specific legal or procedural measures, the setting up of specialized services for the children rehabilitation, the training of the professionals in the field, measures to identify, refer and assist children at risk and children who are victims, working methodologies and instruments of cooperation.

³⁶ The methodology describes in detail the signs that should indicate a possible situation of risk, the signs of a child considered to be a victim of trafficking in human beings, the way these cases should be reported to the competent authorities and the measures to be adopted in order to ensure a protection of the children who belong to the target group. The normative act also establishes the actions and activities that should be performed by specialists belonging to different fields that intervene in and instrument these cases, so that a common and fluent cooperation be achieved for the best interest of the child. Another chapter is dedicated to the monitoring of the measures adopted in order to ensure a better protection of the children victims of abuse or violence or trafficking in human beings so that the risk of repeating this situation be completely excluded.

³⁷ As a matter of consequence, in any environment as well as in schools, institutions or family corporal punishments are forbidden, such an act being incriminated, if it happens, according to the penal legislation into force.

³⁸ The direct beneficiaries were students from 30 schools with vocational education profile as well as siblings, parents or other legal tutors and also the local communities.

In order to increase the impact of the campaign the coordinator of the Local Inter-sectorial Team trained the representatives of the institutions involved in the campaign in order to promote and respect the children’s rights and in order to increase their capacity to ensure children’s participation in the implementation of the campaign. Among the actions of the campaign, informative brochures were distributed (on topics such as “Prevention and combating children exploitation; the attributions of the responsible institutions”, “Protection of the victims of the trafficking in human beings”, “Say NO to drug consumption!”) and a leaflet of the Anti-drug / anti-trafficking County Team. These meetings gathered representatives of the local authorities, police workers, representatives of the church in order to inform them and to involve them in the actions of the Anti-drug/anti-trafficking County Team. Informative meetings with students, teachers and parents were also organised aiming at informing them about the risks involved by the trafficking in human beings and by the drugs consumption.

³⁹ The intervention was innovative in the sense that it practically connected the actions against the worst forms of child labour (such as the trafficking in children, begging and prostitution) with other actions (such as those against drugs consumption) which are in fact connected in the real life.

⁴⁰ Radio and TV stations, NGOs, the Territorial Authority of Public Order from the county level, the County Council, the Labor and Social Protection Directorate, the General Directorate of Social Assistance and Child Protection, the County School Inspectorate, the cults representatives. The

process of informing the citizens was realized by organizing meetings (with women, children and elders groups), round tables with local factors involved in preventing this phenomena, projection of video spots and thematic movies, marches against violence, itinerant exhibitions of drawings with preventive theme organized in different places of interest for the public. By these preventive activities, the people received information about the forms of manifestation of the domestic abuse and which are the stages in managing a case.

In the period **2011-2012**, by creating the specialized web site www.politiaromana.ro/prevenire, a new source of information and preventive recommendations was established, which can be easily accessed by any citizen, including the problem concerning the prevention of domestic violence.

- ⁴¹ The goal of the project was to endorse the development of coherent policies to combat discrimination and promote equality of opportunities for persons with intellectual disabilities in Romania, by increasing the level of awareness of public opinion on abusive restrictions of the right to labor and self-determination of these persons, through the analysis of the current situation in our country from this perspective and identifying some tools for the relevant actors in the society (responsible authorities, NGOs active in the field of disability and human rights, employers, representatives of target groups).

The project has started from the analysis of opportunities of access to the labor market of persons with disabilities in general and of those with intellectual disabilities in particular, in the context of the status of disadvantaged category of this important part of the Romanian population and it aimed, on one hand to identify solutions to improve the current legal and institutional framework and on the other hand to draw attention to the limitations and discrimination still persisting to which these persons are subjected to.

Among the **key results**, we mention the following: an objective and comprehensive evaluation of the situation of persons with disabilities in general and of those with intellectual disabilities from the perspective of the employment environment in Romania; conduct and implementation of a media awareness campaign among the Romanian population, regarding the rights of persons with intellectual disabilities, starting from the situations of rejection, marginalization and discrimination these persons are subjected to, taking into account their difficulties in effectively participating to the economic, social or cultural life; identification of the main obstacles that are faced with locally both the authorities competent for enforcing legislation on the rights of persons with disabilities in general and of those with intellectual disabilities in particular and non-governmental organizations active in this area and formulation of proposals of public and legislative policies; inclusion, as a result of activities conducted by the project partners of certain relevant provisions in the new law of social assistance adopted by the Romanian Parliament at the end of last year, in order to harmonize this regulatory document with European and international legislation and initiation of procedures of public consultations regarding the amendment of the framework-law on the protection of persons with disabilities.

- ⁴² The rules needed for the law to be implemented have to be processed now on. One of these changes in the law regarding the non-compulsive admission has been made in order to reduce the present difficulties often met in practice concerning the measures of shortening the court decision. The respect of human dignity, the promotion of non-humiliating or bad treatments, of non-discrimination, of non-abusive limitation of freedom of moving through contention and isolation - are the general principles underlined for the persons admitted in the psychiatric hospitals.

- ⁴³ Thus, the National Mental Health Programme sustained in the last 2 years several training programs for the mental health professionals (a curricula was created and over 200 professionals were trained) and a training curricula for the psycho education of patients and families for the psychiatric nurses.

- ⁴⁴ Among these measures, we mention the following: the introduction of concrete deadlines for the solution of the demands of former owners, the simplification of the administrative procedure for the establishment of compensation, the introduction of a deadline for the deposition of justifying papers, the payment of the compensation awards in annual instalments and the setting of a cap on the compensation awards.

- ⁴⁵ On the occasion of such meetings situations specific to each specific diocese were considered, insisting on the need for the parties involved that every community have their own spiritual worship.

- ⁴⁶ Up to present, meetings were held with the representatives of the Romanian Orthodox Church and of the Greek-Catholic Church, within which the following issues were discussed: aspects related to the state of solution of the requests and to the difficulties encountered in the restitution process; the situation of properties that belonged to the Greek-Catholic Church and which are currently detained by the Romanian Orthodox Church, the modification of the current legal framework allowing the

solution of the situation of these properties, the acceleration of the restitution process, the legislative measures proposed by the Romanian authorities in the draft law concerning the enforcement of the aforementioned pilot judgment rendered by the ECHR.

⁴⁷ In primary school, students study Child's Rights as a distinct thematic cluster integrated in *Civic Education*, a subject which is compulsory in the 3rd and 4th grades (1–2 classes/week). Children benefit of free alternative textbooks.
In lower secondary school, *Human Rights Education* is included in subject called *Civic Culture* that is studied compulsorily in the 7th and 8th grades (1–2 classes/week). Students benefit of free alternative textbooks as well.

In upper secondary education, clusters of themes on human rights education can be found in various social studies, such as: Sociology, Philosophy, Social Studies which enjoy the same regime of free alternative textbooks.

⁴⁸ In this respect, it is worth mentioning the following optional subjects whose syllabi were approved by Minister's orders, as follows:

- at primary school level - *European Education* – Minister's Order no. 5208 of 25.09.2006;
- at lower secondary school level- *Civic Culture* and *Intercultural Education* – Minister's Order no. 5098 of 9 September 2009.
- at higher secondary level – *Civic Education*, *Intercultural Education*, Education for Democracy, European Union Institutions – Minister's Order no. 5817 of 6 December 2010, International Humanitarian Law – Minister's Order no. 4202 of 17 May 2011.

Generally speaking, human rights education has been developed throughout the pre-university educational system in a cluster- like manner obvious in all the subjects' part of social sciences: Civic Education, Civic Culture, Sociology, Philosophy, Social Studies, European Education, Intercultural Education, Education for Democracy, International Humanitarian Law and European Union Institutions etc.

⁴⁹ Due to their impact on students' considerable involvement and disposing of substantial didactic support (methodological guidelines and manuals), these programs have been undertaken as facultative studies that were further integrated in the offer of School Based Curriculum.

⁵⁰ Examples of programs: *Students' Ombudsman*, *3rd Millennium Leaders*, *Learn How to Change the World*, *Building Europe with and for Children*, *National Contest of Creativity in Producing Didactic Materials to Support Human Rights Education*, *Democracy*, *Peace Culture in Pre-university Education* (organized in partnership with Romanian Institute for Human Rights).

⁵¹ Courses on human rights education and child's rights education can be found under various titles, such as: *Human and Child's Rights Education*, *Civic Education for Democratic Citizenship*, *Modern Approaches and New Trends in Child's Comprehension*, *Human Rights Education*, *Education for Democratic Citizenship*, *Human Rights Education – teaching and learning human rights in pre-university education*, *Human and Child's Rights Education*, *Human Rights and European Citizenship*, *Education for Democratic Citizenship*, *Child's Rights Education*, *Child's Rights Protection and Promotion* etc. 1795 teachers have been trained between 2007–2012 and 46 courses have been accredited.

⁵² For example:

- in 2008, within *Students' Ombudsman* project (developed by 21st Agenda Association in partnership with MERYS and UNICEF Romania), 42 educational inspectors were trained as trainers in the field of child's rights education with a view to offer assistance to the development of the project at county level.
- in 2006, MERYS and UNHCR developed a partnership project entitled "Human Rights and the Refugees' Rights", which was piloted throughout the school year 2007-2008 with the view to turning it into an optional subject. Within the project, 42 teachers (one teacher/county) and 42 schools participated to the training sessions dedicated to the refugees' rights.

Being aware of the school and teachers' role in building children's civic behaviour, the aforementioned NGO Save the Children Romania continued to train, on an annual basis, 70 teachers through a child's rights course accredited by the Ministry of Education, Research, Youth and Sport. This course is available for all teaching staff (educators, schoolmasters and teachers) from pre-university education.

Regarding **the professional training provided to future magistrates and to magistrates on** issues related to the topic of **human rights**, including matters related to discrimination, in the period of reference, 2008-2012, the National Institute of Magistracy (NIM) continued to grant a special attention to it. As regards the *initial training* for future judges and prosecutors, starting with 2004, the mandatory study of the European Convention on Human Rights was included in the curriculum, a number of hours being allotted to this discipline exclusively – debates, as well as conferences. This number was different from one year to another, according to the training needs in the field of the ECHR (it grew, successively, from 32, to 48 hours). Starting with 2007 – 2008, the issues related to discrimination and the implications in the national legislation were included in the syllabi of the following matters: European Convention of Human Rights, European Law and Criminal Law. As for the *continuous training* of judges and prosecutors, in the year 2008, NIM provided training on the “*European Convention on Human Rights*” (for magistrates throughout organization of 21 seminars for 184 magistrates (137 judges and 47 prosecutors) and, also 9 Romanian experts from SCM and MJ. For the year **2008**, a total number of 8 seminars were organized by NIM in the field of “*Combating discrimination*”. As an element of novelty in **2009**, issues of the human rights law and community law were included in the seminar’s agenda devoted to specialized training of magistrates. As regards the *Combating discrimination*, in this period 4 seminars for a total number of 45 magistrates (27 judges and 18 prosecutors) were organized. In terms of the continuous training, in **2010** the NIM continued its approach adopted in 2009 and included as compulsory components of the agenda of the seminars dedicated to the specialized training of magistrates a number of ECHR and community law topics, while previously such topics were only a sporadic presence in the seminars, according to the specific approaches of the seminar trainers. In **2011**, NIM continued to recognize the importance of training magistrates on the *ECHR practice*, a field in which it shall further distinct training of civil and criminal aspects of the ECHR.
